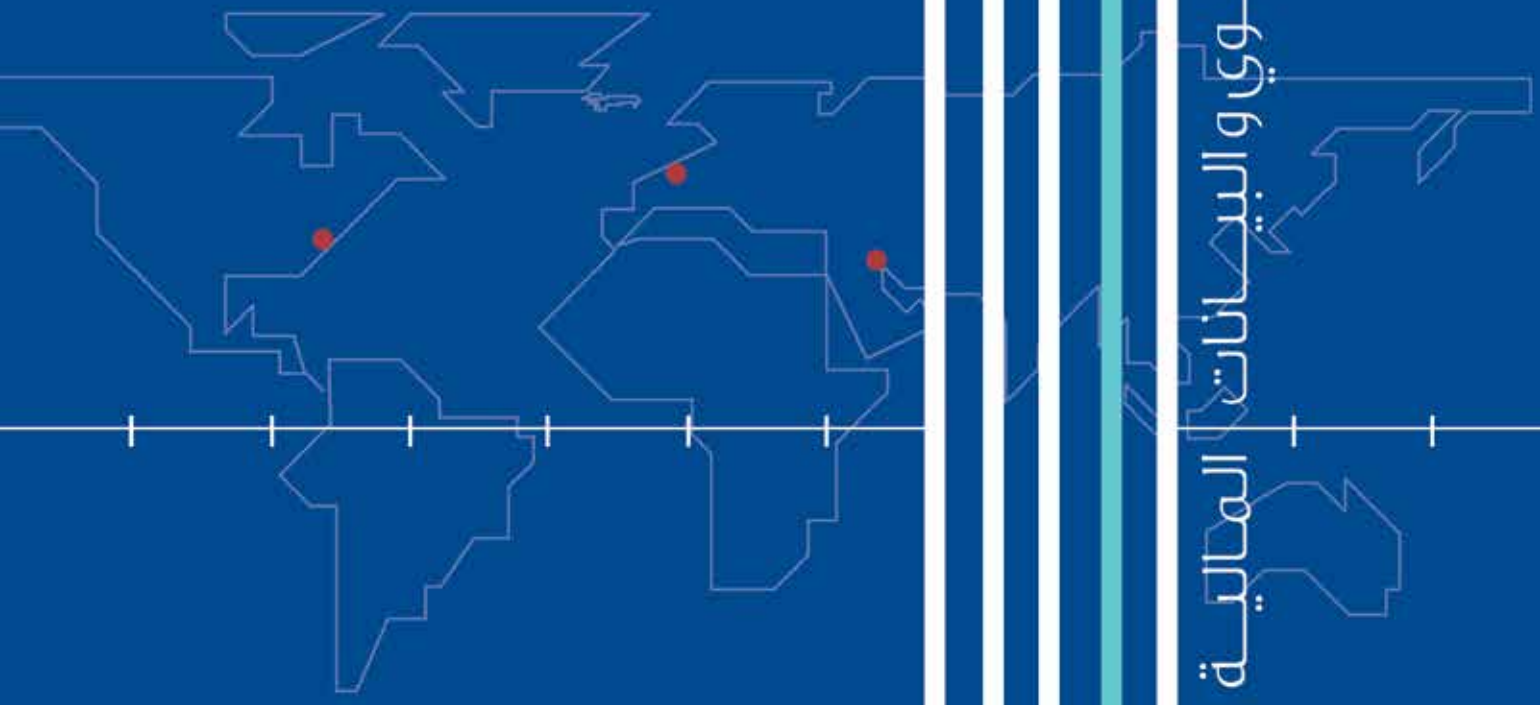
إستراتيجيا
STRATEGIA
Investment Company للاستثمار

التقرير السنوي والبيانات المالية 2013



تنويـــه

السادة المساهمين الكرام،،،

يرجى العلم بأنه تم إضافة الفقرات الواردة أدناه بناءً على طلب وزارة التجارة والصناعة علماً بأنه قد تم سابقاً أخذ موافقة هيئة أسواق المال على البيانات المالية 2013 وهذا للعلم.

- **كلمة رئيس مجلس الإدارة (صفحة 10): تم إضافة فقرة في آخر مقطع "أهم الأحداث خلال سنة 2013" (صفحة 11) خاصة بمقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة**

وبناءً على ما تقدم، أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 وكذلك أوصى المجلس بتوزيع مكافأة لأعضاء المجلس بمقدار 12,000 د. ك (فقط اثنا عشر ألف دينار كويتي) نتيجة جهودهم وأعمالهم عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31. وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية.

- **إيضاح رقم 1 "التأسيس والنشاط" (صفحة 41): تم إضافة كامل أغراض الشركة**

إن شركة استراتيجيا للاستثمار (ش.م.ك.ع) هي شركة مساهمة كويتية تأسست بالكويت في 1998 وهي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 ديسمبر 2008.

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:

عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية وبكل الوسائل القانونية التي تراها مناسبة لتحقيق أغراضها داخل الكويت وخارجها لحسابها أو لحساب الغير ويتضمن ذلك:

- القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام القانون.
- الإقراض والاقتراض وإصدار السندات طبقاً لأحكام القانون وتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- القيام بأعمال الوساطة المالية وإدارة الاستثمار لحساب الغير.
- تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوافر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وأغراضها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وما تصدره من سندات وحقوق مالية.
- إدارة المحافظ المالية والعقارية لحساب الشركة وللغير واستثمار وتنمية أموال عملائها بتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محلياً أو عالمياً.
- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك مباشرة أو من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- إنشاء وإدارة وتسويق الصناديق الاستثمارية بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها وذلك لحساب الشركة فقط.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات وذلك من خلال طرح أدوات تداول مالية جديدة أو تقديم خدمات استشارية لإدارة سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من هذه الخدمات.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

يقع مكتب الشركة المسجل في برج النصار، شارع فهد السالم، ص. ب 1346، الكويت.

إن هذه البيانات المالية المجمعة، تتضمن البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل والمبينة أدناه، ويشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة"

إسم الشركة	بلد التأسيس	النشـاط	نسبة الملكية (%)
استراتيجيا انفستورز إنك	الولايات المتحدة	مدير ومستشار استثمار	100
ماركي فند مانجرز ليمتد	المملكة المتحدة	مدير استثمار وخدمات استشارية	100
استراتيجيا انفستورز سيرفسز ليمتد	انتيجوا وبرمودا	مدير ومستشار استثمار لصناديق عقارية	100
استراتيجيا برايفت إيكوتي ليمتد	جزر كايمان	استثمار	100

لأغراض التجميع، تم الاعتماد على المعلومات المالية المعدة بواسطة إدارات الشركات التابعة. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,725,819 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (290,661 دينار كويتي – 31 ديسمبر 2012)، كما بلغت خسائرها 224,508 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (5,947 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012).

تم اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 من قبل مساهمي الشركة في 8 مايو 2013 وتم اعتماد عدم توزيع أرباح.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة في 11 مارس 2014.

- **إيضاح رقم 14 "معاملات مع أطراف ذات صلة" (صفحة 53): تم إضافة فقرة خاصة بمقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة**

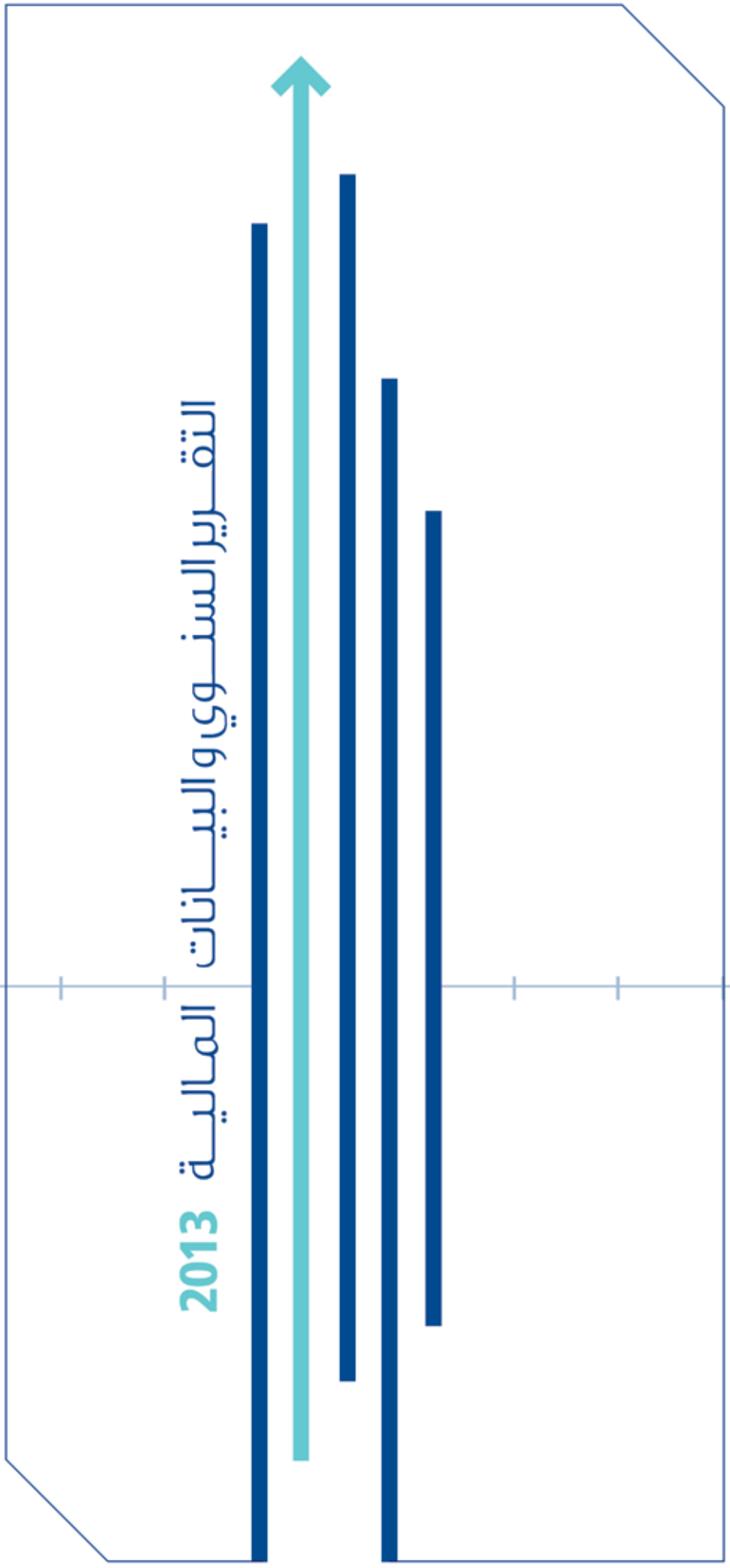
تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس إدارتها أعضاء مجلس إدارة الشركة والشركات الزميلة. في إطار النشاط العادي للمجموعة، تضمنت معاملات المجموعة خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وقد تم إدراج تلك المعاملات ضمن البيانات المالية كما يلي:

	2013	2012
المعاملات		
رواتب ومزايا أخرى	210,813	191,570
مكافآت نهاية الخدمة	31,839	39,394

	2013	2012
الأرصدة		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	162,822	98,666

إن المعاملات مع أطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ اعتمادها من قبل الجهات الرقابية، تم اعتماد بنود جدول أعمال الجمعية العمومية لمساهمي الشركة من قبل مجلس الإدارة متضمناً مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 12,000 دينار كويتي، إن هذا المقترح خاضع لموافقة المساهمين.



ص. ب ١٣٤٦ دسمان ١٥٤٦٤ الكويت
تلفون : ٢٢٢٥١٢٠٠ (٩٦٥)
فاكس: ٢٢٢٥١٢٠٣/٤ (٩٦٥)

Email: info@strategia.com.kw
Website:www.strategia.com.kw

مكتب أمريكا :

Strategia Investors, Inc.
107 John Street,
Southport, CT 06890 USA
Office: (1) 203 722 6974
Fax: (1) 509 757 2434



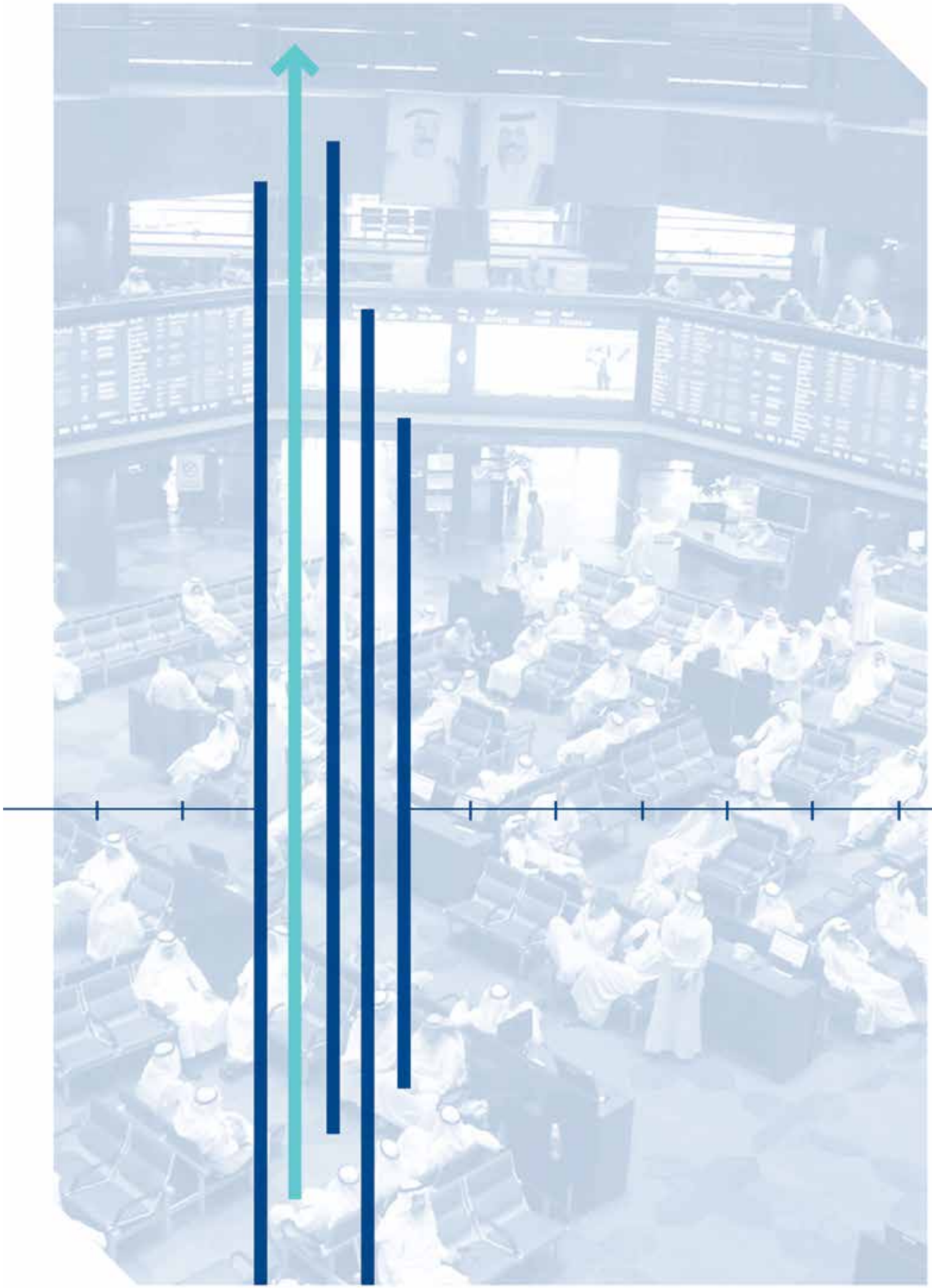
حضرة صاحب السمو
الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو
الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



سمو
الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



المحتويات	الصفحة
مجلس الإدارة	9
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
تقرير الحوكمة والشفافية	13
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	35
بيان المركز المالي المجمع	36
بيان الدخل المجمع	37
بيان الدخل الشامل المجمع	38
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	39
بيان التدفقات النقدية المجمع	40
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	41

مجلس الإدارة



السيد/ مشعل ناصر حبيب

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



السيد/ أحمد محمد حسن

نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ حسان كمال قائدبيه

عضو مجلس إدارة



السيد/ سعود عبدالعزيز المنصور

عضو مجلس إدارة



السيدة/ أماني ابراهيم العماني

عضو مجلس إدارة



السيد/ غازي أحمد العصيمي

عضو مجلس إدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

الأخوة والأخوات المساهمين المحترمين،

تحية طيبة وبعد،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة شركة استراتيجيا للاستثمار والجهاز التنفيذي بالشركة، يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

لقد وفقت الشركة بعون الله ونتيجة العمل الدؤوب لمجلس الإدارة وإدارة الشركة بتسجيل نتائج قياسية للأعمال حيث بلغ صافي الربح **3,362,849 دينار كويتي**، وبهذه الأرباح تمّ إطفاء جميع الخسائر المتراكمة والبالغة **1,977,568 دينار كويتي** حتى نهاية الربع الثالث من 2013 ولله الحمد.

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال 2013

البيان	2013	2012	2011
أتعاب ادارة	243	220	249
أرباح الاستثمارات	4,203	434	847
إيراد فوائد وأخرى	80	50	665
إجمالي الأصول	35,361	13,558	13,507
إجمالي الخصوم	3,445	201	250
حقوق المساهمين	31,916	13,357	13,258
الارباح المرحلة/(خسائر متراكمة)	1,219	(1,977)	(1,988)
صافي الربح	3,363	11	20
ربحية السهم (فلس)	13.8 فلس	0.07 فلس	0.13 فلس
سعر السهم في آخر السنة	77 فلس	74 فلس	68 فلس
القيمة السوقية	23,100	11,100	10,200
القيمة الدفترية	106 فلس	89 فلس	88 فلس
العائد على حقوق المساهمين (%)	10.54%	0.08%	0.15%

* الأرقام بالألف دينار

بالرغم من المؤشرات المالية الممتازة للشركة وفرص النمو المتاحة مستقبلاً ولكن للأسف ما زالت القيمة السوقية للشركة وانخفاض قيمة السهم عن القيمة الدفترية وذلك لظروف السوق المحلية وبسبب انخفاض مستويات التداول والسيولة خلال الفترة الماضية والتي نأمل بتحسنها خلال الفترة القادمة.

أهم الأحداث خلال سنة 2013

استطاعت ادارة الشركة بنجاح تام ولله الحمد بالعمل على زيادة رأس مالها، وذلك برغبة من مساهميها ونتيجة لقرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 2012/05/16، خلال هذه السنة بعد الحصول على جميع الموافقات المعنية من الجهات المختصة، ليصبح رأس مال الشركة من 15 مليون إلى 30 مليون دينار كويتي مدفوعة بالكامل. وفي هذه المناسبة أود أن أتقدم بجزيل الشكر للفريق المختص الذي ساهم بنجاح في عملية إدارة الاكتتاب والشكر موصول من فريق العمل بالشركة أيضاً للمساهمين الأعزاء لثقتهم الغالية في إدارة الشركة.

نتيجة لزيادة رأس المال، قامت الشركة خلال العام نفسه بزيادة الاستثمارات الاستراتيجية وبالأخص في شركة المركز المالي الكويتي (شركة مساهمة مالية مدرجة تمارس نشاط الخدمات المالية) والتي تعتبر من كبريات شركات إدارة الأصول على مستوى المنطقة. ولله الحمد استطاعت شركة استراتيجيا للاستثمار أن تتملك على نسبة مؤثرة تبلغ 20.49% من رأس مال شركة المركز المالي الكويتي لتصبح شركة زميلة مما سيولد لنا عوائد مستدامة على المدى الطويل خصوصاً في هذا القطاع الحيوي حيث تعتبر شركة المركز المالي الكويتي من أهم اللاعبين في هذا المجال والتي تساهم بشكل ملحوظ في تطوير هذا القطاع.

قامت الشركة بالتوقيع على مذكرة تفاهم للاستحواذ على مبنى طبي مؤجر لجامعة بيل العريقة في الولايات المتحدة الأمريكية ومستغل من مستشفى الجامعة نفسها لمدة عشر سنوات وبمتوسط عائد سنوي يعادل 7% بهدف تحقيق عوائد مستدامة وثابتة على المدى الطويل بعيداً عن تقلبات الأسواق المالية. وتبلغ قيمة هذا الاستثمار أربعة مليون دولار أمريكي تقريباً.

أيضاً قامت الشركة بالاستثمار في أحد صناديق أسهم الأمانة العقارية في الولايات المتحدة بمبلغ اثنين مليون دولار أمريكي تقريباً وهي عبارة عن أسهم ممتازة ذات عوائد سنوية بعائد يبلغ 7% قابلة للتحول حسب خطة مدير الصندوق على المدى الطويل، وتقع استثمارات هذا الصندوق في منطقة الولايات المتحدة الامريكية.

لقد حققت الشركة عوائد بلغت 11.50% على الحسابات العالمية المدارة متفوقة بذلك على أداء المؤشر بنسبة 7.10%. وقد تمكنت الشركة من توفير هذه العوائد لعملائها بفضل خبرة فريق العمل وإدارة الأصول في الكويت والولايات المتحدة، حيث تبلغ اجمالي قيمة الأصول المدارة 130 مليون دولار أمريكي.

أما على الصعيد الإداري للشركة، فقد قامت الشركة بعمل برنامج خاص للموظفين وذلك حسب متطلبات هيئة أسواق المال والبنك المركزي الكويتي لمكافحة غسيل الأموال، إضافة إلى ذلك عكفت الشركة على تدعيم قرارات مجلس الإدارة باللجان المطلوبة حسب لوائح تنظيم الحوكمة في المؤسسات المعنية بتطبيق نظم وتعليمات هيئة أسواق المال.

نظرة على الاقتصاد الكويتي عام 2013

على الرغم من المكاسب التي حققها السوق الكويتي خلال العام الماضي فإن 2013 لم يكن عاماً جيداً على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث ان استمرار السياسات الاقتصادية ذاتها، من شح في المشاريع الكبرى وضعف الإنفاق الرأسمالي، إلى جانب عدم معالجة المشكلات التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية، والتي اندلعت منذ أكثر من أربع سنوات ومازال الاقتصاد الكويتي يعاني من آثارها حتى الآن، قد أدى الى تخلف الاقتصاد الوطني بشكل واضح على المستويين الخليجي والعالمي، حيث تشير جميع التوقعات إلى تراجع النمو الاقتصادي في الكويت خلال العام 2013 إلى 1.1 في المائة مقارنة مع نسبة نمو بلغت 5.1 في المائة في العام 2012، وهي أدنى نسبة متوقعة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك، بقي معدل التضخم في أسعار المستهلك منخفضا خلال العام 2013 ليبلغ 2.7 في المائة في المتوسط (من يناير إلى ديسمبر)، وذلك على الرغم من زيادة الضغوط التضخمية الناجمة عن أسعار الإيجارات حيث قابلها انكماش في تضخم أسعار المواد الغذائية. على صعيد آخر، بلغ معدل النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الواسع (M2) 10 في المائة في المتوسط خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، مسجلاً ارتفاعاً من 7 في المائة في العام 2012. في حين سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) نمواً أقوى، رغم أنه أكثر تقلباً، وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة. (مرجع 3،2،1– صفحة 55)

أداء سوق الكويت للأوراق المالية

تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من إنهاء العام 2013 محققاً مكاسب جيدة نسبياً لمؤشراته الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي استفاد من عمليات المضاربة السريعة التي ميزت التداولات على مدار السنة، فضلاً عن عمليات الشراء قصيرة الأجل التي كان يقوم بها بعض المستثمرين والتي تركزت بشكل واضح على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وسط انحسار عمليات الشراء الاستثماري طويل الأجل، نتيجة تخوفات المستثمرين من سقوط الأسهم على المدى البعيد في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي. وفي نظرة شاملة عن أداء السوق خلال العام بأكمله يلحظ عليه السلوك الاستثنائي حيث أن ما نعم به السوق من مكاسب في حصيلته النهائية كان نتاج أول خمسة أشهر من العام التي بلغ فيها عائد المؤشر السعري والمؤشر الوزني نسب 40 في المائة و 14 في المائة على التوالي، في حين أن النسب نفسها في نهاية السنة بلغت عائداً قدره 27 في المائة و 8 في المائة على التوالي. أي أن المؤشرات قد فقدت ما يقارب 40 في المائة من مكاسبها خلال الأشهر السبعة المتبقية من العام، وهو الوقت الذي شهدت فيه الأسواق المجاورة الرئيسية أداءً مميزاً وبالتواتر مع استقرار أسعار النفط المحلية فوق حاجز 100 دولار، وهو الأمر الذي يؤكد أن السوق لم يعكس خلال تلك الفترة ايجابيات الفوائض المالية في الميزانية العامة على أدائه. وخلال العام، بلغت السيولة المتداولة في السوق الكويتي نحو 1.48 مليار دينار كويتي. ومن إجمالي 127.17 مليار سهم تم تداولهم خلال العام 2013 كان نصيب مكونات مؤشر كويت 15 نحو 4.7 مليار سهم فقط. هذا وبلغت قيمة تداول قطاع الخدمات المالية (الاستثمار) وقطاع العقار ما يقارب 60 في المائة من تداولات العام، بينما حل قطاع البنوك في المركز الثالث بنسبة تبلغ 18 في المائة من قيمة التداول في حين حل هذا القطاع في المركز الأول في عام 2011 وبنسبة 35 في المائة من الاحجام.

المشهد السياسي

على صعيد آخر، كان المشهد السياسي خلال العام 2013 مليئاً بالكثير من الأحداث الساخنة التي انعكست على أداء السوق بشكل غير مباشر، على رأسها حل مجلس الأمة السابق في شهر يونيو بقرار المحكمة الدستورية التي أصدرت حكمها برفض الطعن في الصوت الواحد وتحصينه، وهو الأمر الذي أشاع جواً من الارتياح بين الأوساط المتابعة، وذلك قبل أن يتم انتخاب مجلس أمة جديد في الشهر التالي، وقد تبع ذلك استقالة الحكومة وتكليف سمو رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومة جديدة. هذا وقد شهدت الأيام الأخيرة من العام 2013 استقالة الحكومة مرة أخرى وصدور حكم المحكمة الدستورية ببقاء مجلس الأمة الحالي، مما أعاد أجواء التفاؤل بين الأوساط الاستثمارية، وانعكس ايجاباً على أداء السوق، وإن بشكل نسبي، إذ من المنتظر أن يساهم هذا الحكم في استقرار البلاد سياسياً، وسط آمال كثيرة بأن يتعاون كل من السلطة التشريعية والتنفيذية على دفع عجلة التنمية المتوقفة في البلاد منذ فترة.

أسعار النفط

بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي خلال العام 2013 نحو 104.7 دولار أمريكي، مقابل معدله البالغ نحو 108.6 دولار في عام 2012، أي بانخفاض بلغت نسبته 3.6 في المائة. هذا وبلغ سعر برميل النفط أقصاه في شهر فبراير عند نحو 111.6 دولار، بينما بلغ أدناه في شهر يونيو عند نحو 99.8 دولار.

التوقعات المستقبلية

تمكنت الشركة حالياً من وضع استراتيجية العمل وخطة الاستثمار للسنوات الخمس القادمة وسيتم اعتمادها من مجلس الإدارة خلال الربع الأول من سنة 2014 إن شاء الله، ليعمل فريق الجهاز التنفيذي على تنفيذها لتمكين الشركة من تحقيق أهدافها بإذن الله وتحقيق النتائج المرجوة بأقل درجات المخاطرة.

ويتوقع فريق العمل بالمستقبل على تدعيم استثماراتنا في فرص مناسبة ومتينة ذات قيمة مضافة على المدى البعيد وبعوائد موزونة لتحقيق تنمية مستدامة على حقوق المساهمين في ظل اقتصاد محلي يتمتع بقوة مالية وتصنيفات عالية بالرغم من تحديات المنطقة الجيوسياسية.

شكر وامتنان

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي، أود ان أعبر عن صادق الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح ومعالي رئيس مجلس هيئة أسواق المال السيد صالح مبارك الفلاح ومعالي محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل، عسى الله سبحانه وتعالى أن يحفظهم جميعاً ويسدد خطاهم لما يبذلونه من جهد ودعم دائم لما فيه من رفاه بلادنا وتقدمها على جميع الأصعدة الاقتصادية محلياً وعالمياً.

كما نود أن نعبر عن جزيل الشكر والامتنان للسادة المساهمين على ثقتهم الغالية ودعمهم الدائم لعمليات الشركة في جميع الظروف لجعل الشركة من كبرى شركات الإستثمار على الصعيدين المحلي والعالمي، أيضاً نود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر جميع موظفي الشركة على جهودهم وعملهم الدؤوب الدائم وتفانيهم لإنجاح خطط العمل.



مشعل ناصر حبيب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تـقـريـر الـحـوكمة والشفـافيـة
لشركة إستراتيجيا للإستثمار ش.م.ك.م

للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2013

المحتويات	الصفحة
تطبيق الحوكمة	14
التعامل بالأسهم	15
المساهمون	16
مجلس إدارة الشركة	17
الإدارة التنفيذية	24
معاملات الأطراف ذات العلاقة	25
مدقق الحسابات الخارجي	25
الرقابة الداخلية	26
سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين	28
معلومات عامة	29
التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية	30

1. تطبيق الحوكمة

إن معايير الحوكمة المؤسسية والانضباط تعزز مستويات الثقة في قدرتنا على التزام الكفاءة وتوليد العائدات التي تساهم في تنمية إقتصاد دولة الكويت.

1.1 المقدمة

نفتخر نحن في استراتيجيا بتطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات، بما يتوافق مع التشريعات الكويتية الخاصة بالحوكمة وقانون الشركات والقوانين الصادرة عن هيئة أسواق المال وتعليمات بنك الكويت المركزي بهذاالشأن.

ونتبع أفضل الممارسات الدولية ونؤكد إلتزامنا بالقرار الصادر عن هيئة أسواق المال رقم (25) لسنة 2013 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي. ويتم تحديد ضوابط الحوكمة لدى شركتنا من خلال دليل حوكمة الشركة، والذي اعتمده مجلس الإدارة.

والهدف من هذه الإرشادات هو حوكمة الإطار التنظيمي والسياسات والاجراءات المتبعة لإدارة جميع أنشطة الشركة وفق القواعد التي أقرتها هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى، ووفق أفضل الممارسات الدولية لتحقيق الكفاءة في العمل والتي تعود على جميع المساهمين والأطراف المعنية من موارد بشرية وعملاء وشركاء ومستثمرين، بالقيمة، وتحقق العائدات التي تساهم في تنمية إقتصاد دولة الكويت.

1.2 نظرة عامة على حوكمة الشركة

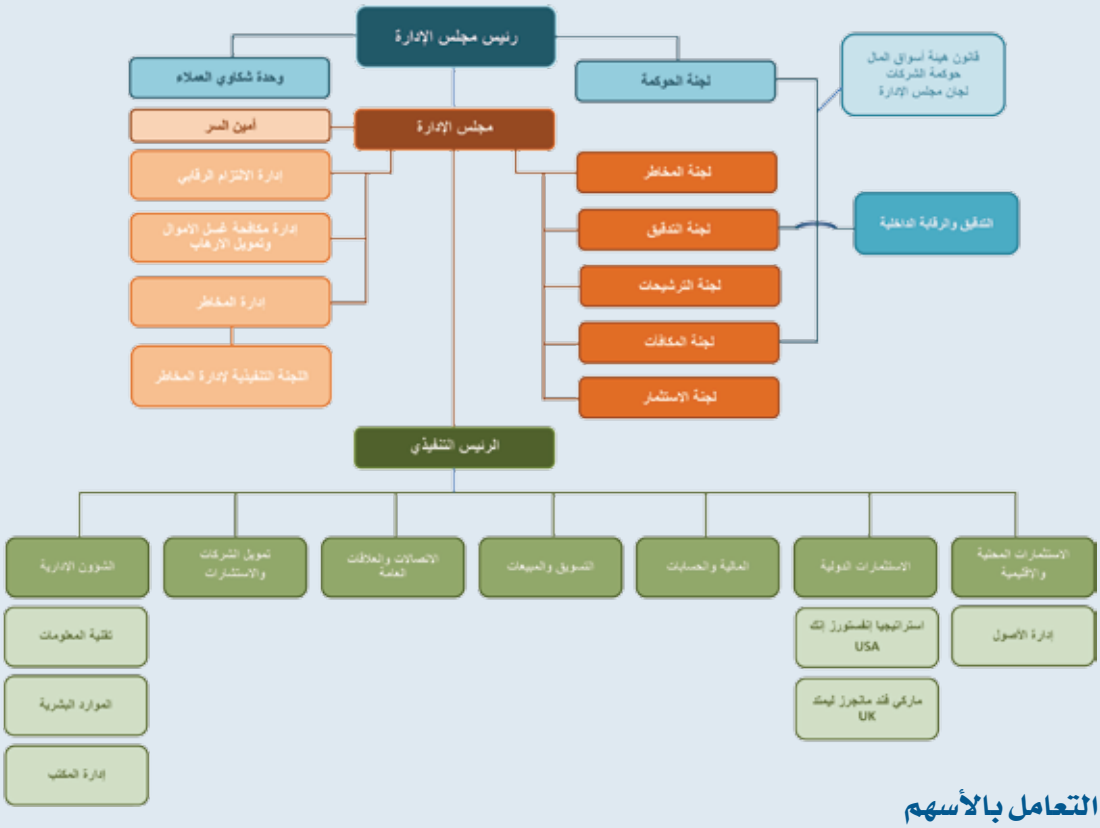
تلتزم شركتنا بمعايير حوكمة الشركات المنصوص عليها بالقرار رقم (25) لسنة 2013 عن هيئة أسواق المال ومعايير الانضباط المؤسسي التي يتضمنها دليل حوكمة الشركة والتي شملت مهام ودور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (العضو المنتدب)، حيث تحظر قواعد الحوكمة على رئيس مجلس الإدارة تولي مهام الرئيس التنفيذي للشركة، كما تم تحديد مهام مجلس الإدارة بما في ذلك الإشراف على نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من كفاءته. وفي العام 2013 تضمن دليل الحوكمة سياسة تقييم كفاءة مجلس الإدارة، وسياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين. وذلك من أجل وفائنا والتزامنا بأعلى المعايير.

وقد اتخذنا خطوات إيجابية في الحوكمة المؤسسية، حيث قمنا بإطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالحوكمة على موقع الشركة الإلكتروني، تضم تقرير الحوكمة السنوي وهيكلية مجلس الإدارة وبيانات المساهمين المؤسسين، كما تسلط الضوء على جميع سياسات الحوكمة المتبعة في الشركة. ومن منطلق حرصنا على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، يتواصل مجلس الإدارة مع المساهمين من خلال البريد الإلكتروني الخاص بحوكمة الشركة، سواء من هم داخل الكويت أو خارجها، بأسلوب متوافق بين ممارسات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

ويشمل دليل الحوكمة سياسات وقواعد ترتكز على مبدأ الشفافية والمسؤولية ويشدد على الالتزام بأعلى معايير الانضباط السلوكي والمهني والأخلاقي وتتلخص فيما يلي:

1. سياسة المسؤولية المجتمعية في الشركات والتي تعبر عن التزامنا بالمساهمة في تحسين جودة المستوى المعيشي لموظفي الشركة والتأثير الإيجابي في المجتمع.
2. سياسة توزيع الأرباح على المساهمين والتي تنطلق من التزامنا بتحقيق القيمة المستدامة لمساهمين.
3. قواعد السلوك وبيان بالمبادئ العامة وتشمل القواعد العامة التي يجب الإلتزام بها من قبل الموظفين والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.
4. سياسة التعامل بالأسهم.
5. سياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة وتحدد هذه الفقرة متطلبات القبول الخاصة للمعاملات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة.
6. سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing.
7. سياسة تقييم مجلس الإدارة وهي من أحدث سياسات الحوكمة المتبعة في العالم، والتي تحدد مدى كفاءة مجلس الإدارة وخبرته ومرونته لتجاوز أي تحديات اقتصادية محتملة.
8. سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين والموضحة في الفقرة 9 أدناه.
9. سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي والموضحة في الفقرة 2.7.
10. سياسة تعيين خبراء لأعضاء مجلس الإدارة لتقديم الخدمات الاستشارية لأعضاء مجلس الإدارة والاستعانة بالخبرات التي تدعم قرارات مجلس الإدارة لتحقيق القيمة للمساهمين.

1.3 نموذج حوكمة الشركة في إستراتيجيا



2. التعامل بالأسهم

2.1 سياسة التعامل بالأسهم

تسري هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة والشركات التابعة لها ومن في حكمهم. هذا ويتم توعية الغير الذين لهم اطلاع على المعلومات الحساسة المتعلقة بسعر السهم (سواء بسبب علاقة عقدية مع الشركة أو علاقة شخصية مع أي موظف فيها) بشأن هذه السياسة.

الهدف من سياسة التعامل بالأسهم هو:

أ – تثقيف أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة ومن في حكمهم بعدم قانونية التعامل بأسهم الشركة من قبل المذكورين أعلاه إما بشكل مباشر أو من خلال الآخرين بحيث يكون لدى المتعامل معلومات حساسة غير منشورة متعلقة بالأسعار مثل:

- التقارير المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية.
- المعلومات بشأن توقعات الشركة واحتمالات التداول.
- توزيع الأرباح التي يقترحها مجلس الإدارة والإعلان عنها وعن أية تغييرات في سياسة توزيع الأرباح.
- خطط التوسع بما في ذلك الدخول إلى أسواق جديدة أو إنشاء محافظ وصناديق استثمارية.
- التحالفات الإستراتيجية أو أية حالات دمج أو حيازة مقترحة.
- برامج إعادة هيكلة الشركة.
- التغييرات الجوهرية في طبيعة عمل لشركة.
- التصرف في أية أسهم في الشركة من قبل مساهم رئيسي.
- التغييرات في هيكلية مجلس الإدارة.
- الموافقات التنظيمية أو التراخيص.
- أي نزاع محتمل قد يؤدي إلى رفع دعوى قضائية جوهرية.

ب – تأسيس إطار للموظفين للتقيد به عند التعامل بأسهم الشركة.

ج – بيان عواقب التقصير في عدم التقيد بهذه السياسة.

2.2 حظر التعامل بالأسهم

لا يسمح فيها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في التعامل بأسهم الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال فترات مغلقة أو فترات الحظر.

أ – تبلغ الفترة المغلقة أو فترة الحظر خمسة عشر يوماً قبل نهاية الفترة المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية رسمياً للسوق المالي ولهيئة أسواق المال. أما بالنسبة إلى البيانات المالية السنوية فتمتد فترة الحظر لحين مصادقة الجمعية العمومية عليها.

ب – تحتاج التعاملات بأسهم الشركة في أي وقت كان إلى موافقة رسمية من قبل:

– رئيس لجنة التدقيق لأعضاء مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي؛

– رئيس مجلس الإدارة لرئيس لجنة التدقيق؛ والرئيس التنفيذي للموظفين.

ج – لا يسمح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين التعامل بأسهم الشركة إلى حين تلقي تأكيد خطي من المخولين بإعطاء الموافقات كما ذكر سابقا. كما يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة إعلام أمين سرّ مجلس إدارة الشركة عن عدد أسهم الشركة التي بحوزتهم وبشكل سنوي. ولجنة التدقيق هي المسؤولة عن مراجعة "سياسة التعامل بالأسهم" واقتراح تعديلها.

3. المساهمون الذين يملكون نسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة كما في سجل المساهمين بتاريخ 2013/12/31

المساهمون	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة التخصيص القابضة	75,327,114	25.109%
شركة المشاريع العالمية القابضة	21,440,000	7.147%
مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	19,277,278	6.426%

4. مجلس إدارة الشركة

تتجلى حوكمتنا المؤسسية في قواعد السلوك ومبادئ الالتزام التي يفرضها مجلس الإدارة والتي تتماشى مع المعايير العالمية.

4.1 التشكيل

حسب قواعد دليل حوكمة الشركة فإن ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين من أصل ستة أعضاء ومنهم عضو واحد مستقل تنفيذي وعضو آخر مستقل غير تنفيذي. وهذا يفي بمتطلبات القرار رقم (25) لسنة 2013 والصادر عن هيئة أسواق المال بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

ويتألف مجلس الإدارة من ستة أعضاء منهم تنفيذيين ومستقلين، وأسماؤهم كالتالي:

	الإسم	تاريخ أول تعيين/ إنتخاب	المنصب في مجلس الإدارة	عضوية اللجان	ممثلاً عن	المؤهلات الدراسية
	مشعل ناصر حبيب	2011/1/27	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	لجنة الاستثمار	مستقل / تنفيذي	بكالوريوس محاسبة / جامعة الكويت 1996 دبلوم حاسب آلي – المعهد التجاري 1992 "الهيئة العامة للتعليم التطبيقي"
	أحمد محمد حسن	2011/1/27	نائب رئيس مجلس الادارة	لجنة التدقيق	شركة الثقة المشتركة العقارية	بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس – مصر 1969
	أماني ابراهيم العماني	2011/1/27	عضو مجلس إدارة	لجنة الاستثمار	شركة فيرست إيكو يليس للمعدات والنقل	بكالوريوس محاسبة – جامعة الكويت 1994
	غازي أحمد العصيمي	2011/1/27	عضو مجلس إدارة	لجنة التدقيق	شركة المهن العالمية للتجارة العامة	بكالوريوس علوم إدارة الأعمال (تخصص تمويل) – جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا يونيو 2006
	حسان قائد بيه	2011/1/27	عضو مجلس إدارة	لجنة الاستثمار	شركة التخصيص العالمية التجارية	بكالوريوس إدارة أعمال – جامعة سانت لويس، الولايات المتحدة الأميركية – 1993
	سعود عبدالعزيز المنصور	2011/1/27	عضو مجلس إدارة	لجنة التدقيق	مستقل	إدارة الأعمال والتمويل – ولاية كاليفورنيا الولايات المتحدة الامريكية / 2000

4.2 لجان مجلس الإدارة

قام مجلس إدارة شركتنا بتأسيس ثلاث لجان رئيسية للإطلاع بمسؤوليات وصلاحيات محددة والفصل فيها، أو رفع بعض التوصيات لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة حولها. وتتشكل كل لجنة من رئيس واثنين من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر، وتعقد كل لجنة أربعة اجتماعات سنوياً على الأقل.

وفيما يلي اللجان الرئيسية التابعة لمجلس الإدارة:

أولاً: لجنة التدقيق

تشرف لجنة التدقيق على تعيين مدقق الحسابات والمحافظة على علاقات جيدة مع المدققين، ومراجعة التقارير المالية بشكل دوري، كما تقوم اللجنة بالإشراف على وإدارة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بشكل منتظم. وتطلع لجنة التدقيق بدور فعال في التأكد من تطبيق الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية والتي تشمل أداء إدارة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي للشركة.

أ. واجبات لجنة التدقيق

تتلخص واجبات لجنة التدقيق فيما يلي:

- تقديم التوصيات حول التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليتهم وموضوعيتهم.
- مراجعة ورفع التقارير لمجلس الإدارة بشأن البيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة ورصد التطبيقات المالية للشركة وإدارة الرقابة الداخلية وأنشطة إدارة المخاطر.
- مراجعة ورفع التقارير لمجلس الإدارة بشأن السياسات الحسابية والمالية وممارساتها.
- مراجعة ورصد ورفع التقارير لمجلس الإدارة بشأن فعالية إدارة الرقابة الداخلية.
- مراجعة الخطة السنوية للرقابة الداخلية والمصادقة عليها.
- التحقق من الإلتزام بسياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي.
- متابعة أي أمور أخرى يفوضها مجلس الإدارة للجنة التدقيق.

ب. صلاحيات لجنة التدقيق

تملك لجنة التدقيق صلاحيات من قبل مجلس الإدارة لدراسة أي نشاط يدخل ضمن شروط المراجعة الخاصة بها، وهي مفوضة بالوصول دون قيد أو شرط إلى مدقق الحسابات الخارجي والحصول على أي استشارة مهنية بشأن أية مسألة تتعلق بحسابات الشركة. وتملك اللجنة صلاحيات بطلب أية معلومات تحتاجها من أي موظف أو عضو مجلس إدارة ويتم توجيه أعضاء مجلس الإدارة والموظفين للتعاون مع أي طلب مقدم من اللجنة.

ثانياً: لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت على وضع سياسة المكافآت والأجور للإدارة التنفيذية وتحديد التعويض الإجمالي الذي يحصل عليه، وتحديد التعويض الإجمالي الذي يحصل عليه كل عضو مجلس إدارة تنفيذي – إن وجد – بما في ذلك أنظمة الرواتب والمكافآت والتقاعد والحوافز.

أ. واجبات لجنة الترشيحات والمكافآت

- دعم أعضاء مجلس الإدارة وتقديم المشورة لهم في وضع هيكل الرواتب والمزايا لموظفي الشركة.
- إعداد تقرير سنوي يحتوي على تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لإدراجها في التقرير السنوي للشركة تطبيقا للائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال.
- الإشراف وتقديم المشورة لمجلس الإدارة فيما يختص بإعداد السياسات والخطط التي تنظم برامج التعويضات في الشركة.
- أداء المهام والمسؤوليات الأخرى كما هي مفصلة ومتفقة مع أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة من قبل الهيئة.
- وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ويراعى عند وضع تلك السياسات استخدام معايير ترتبط بالأداء.
- التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس بمرشحين قادرين على تعزيز قدرة المجلس على إدارة وتوجيه شؤون الشركة على نحو فعال وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة واستقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية حسب الحاجة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل دون الحصر ما يلي:
  - التأكد من وجود برنامج تعريفي بأعمال الشركة للأعضاء الجدد في المجلس.
  - التوصية بتعيين الادارة التنفيذية للشركة (الإدارة التنفيذية ممثلة بالرئيس التنفيذي ونوابه ومدير المخاطر والالتزام ومسؤول مكافحة غسل الاموال والمدير المالي).
- على اللجنة تأدية المهام أو المسئوليات الأخرى التي يكلفها بها مجلس الإدارة من حين لآخر.

ب. صلاحيات لجنة الترشيحات والمكافآت

إذا تبين للجنة أن أحد الأعضاء فقد شروط الاستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة، وعلى مجلس الإدارة إخطار العضو بكتاب مسجل على عنوانه الثابت لدى الشركة بمبررات انتفاء صفة الاستقلالية عنه، وعلى العضو أن يرد على مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره. ويصدر مجلس الإدارة قرار باعتبار العضو مستقلاً أو غير مستقل في أول إجتماع يلي رد العضو أو انقضاء المدة المشار اليها دون رد.

وإذا كان فقد العضو لهذه الصفة لن يترتب عليه الاخلال بالحد الأدنى لعدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الادارة وجب مراعاة ذلك في تشكيل اللجان.

ثالثاً: لجنة الاستثمار

يتمثل دور لجنة الاستثمار في مراجعة استثمارات الشركة المتعلقة بالأعمال الرئيسة وغير الرئيسة واعتمادها ويترأس اللجنة السيد/ مشعل حبيب، أما أعضاء اللجنة فهم السيدة / أماني العماني والسيد/ حسان قائد بيه.

أ. واجبات لجنة الاستثمار

- مراجعة كافة الإقتراحات لفرص الإستثمار المالي والإستراتيجي.
- مراجعة واعتماد تقارير الاستثمار الفصلية والتقارير المالية، أو أي من التقارير الأخرى المقدمة من «إدارة الاستثمار».
- مراجعة أي استثمار مقترح أو عرض تسهيلات ائتمانية أو معاملات الخزانة، والموافقة عليه أو رفضه أو تعديله أو الموافقة المشروطة عليه، وفقاً لسياسات الشركة.
- مراجعة واعتماد أي تعديلات على «سياسة الاستثمار» المقدمة من إدارة الاستثمار» ومن ثم اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد أي تعديلات على «سياسة توزيع الأصول» المقدمة من «إدارة الاستثمار» ومن ثم اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد أي موضوع عرضي أو ذات صلة بما هو مذكور أعلاه في حال إثارته من أي عضو من أعضاء اللجنة.
- تخضع لجنة الاستثمار لتعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من الهيئات الرقابية وكما يستدعي الأمر من وقت لآخر.
- مراجعة مقترحات الاستثمار المقدمة من «إدارة الاستثمار» واعتمادها وفقاً لحدود الصلاحيات الممنوحة للجنة.
- يجوز لأعضاء مجلس الإدارة طلب تقرير خاص و/أو عرض تقديمي لمسألة أو اقتراح أو عرض معين من لجنة الاستثمار في أي وقت. وعلى اللجنة أن تتخذ أي إجراء تراه مناسباً فيما يتعلق بأي مسألة أو اقتراح أو عرض مقدم من أطراف ذات صلة.
- تقوم لجنة الاستثمار بواجباتها المذكورة من خلال أي وسيلة اتصال متاحة شرط أن تكون تلك الوسائل معتمدة من قبل جميع أعضاء اللجنة.
- على لجنة الاستثمار تقديم نسخة مصدقة من محاضر اجتماعاتها إلى أعضاء مجلس الإدارة وذلك في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة وذلك للعلم والمصادقة.

رابعاً: لجنة المخاطر

هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتتشكل لجنة المخاطر مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس إدارة الشركة ويتمتعون بالاستقلالية في الشخصية والأحكام التي يصدرونها ويكون لديهم المؤهلات العلمية و/ أو الخبرة العملية في المجالات المالية. تعقد لجنة المخاطر اجتماعات دورية أربع مرات على الأقل خلال السنة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو أي عضو من أعضاء اللجنة.

أ. دور ومسؤوليات لجنة المخاطر

- التعرف على المخاطر الفعلية وأوجه القصور في الشركة.
- مساعدة مجلس الادارة بتحديد حجم المخاطر التي يمكن أن تدخل بها الشركة في مشروع أو عرض ما.
- استعراض وتحديد معدلات المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
- رصد فعالية مهام إدارة المخاطر في الشركة وضمان أن البنية التحتية والموارد والنظم المعمول بها كافية للحفاظ على مستوى مُرضي من الانضباط.

- التأكد من استقلالية مهام إدارة المخاطر في جميع إدارات الشركة.
- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والأطر والنماذج والإجراءات التي تؤدي إلى تحديد وقياس والإبلاغ والتخفيف من المخاطر المادية.
- استعراض ملاحظات المراجعة الداخلية (التدقيق) والتي تؤثر على إطار عمل إدارة المخاطر.
- ضمان أن ثقافة الوعي بالمخاطر منتشرة بين جميع موظفي الشركة.
- استعراض بيان كافة المخاطر نيابة عن مجلس الادارة.
- مراجعة التقارير النصف سنوية والتي يتم اصدارها لهيئة اسواق المال.
- مراجعة تقارير المخاطر الداخلية والمعدة من قبل مدير إدارة المخاطر.
- إن مسئولية لجنة المخاطر لا تغن عن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة المخاطر لدى الشركة.

خامساً: لجنة الحوكمة

هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتتشكل لجنة الحوكمة مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة الشركة شرط أن يكون رئيس مجلس الإدارة هو رئيس لجنة الحوكمة وأن يكون أحد أعضائها من أعضاء لجنة التدقيق المستقلين. وأن يكونوا حاصلين على مؤهلات علمية و/ أو خبرة عملية في المجالات المالية. تعقد لجنة الحوكمة اجتماعين على الأقل خلال السنة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب رئيس اللجنة أو عضو من أعضاء اللجنة.

أ. أهمية الحوكمة

إن بنود لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال والبنك المركزي الكويتي استهدفت ضمان التزام إدارات مجالس الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بأفضل الممارسات والأعراف لأساليب وطرق الحوكمة الحديثة، والتي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح ذوي العلاقة بعمل الشركات.

ب. دور ومسؤوليات لجنة الحوكمة

- مساعدة الشركة على خلق بيئة عمل سليمة تعينها على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة.
- حماية حقوق المساهمين والاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطات الإدارية في غير مصلحة المستثمرين، وتعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين.
- رفع مستوى الإفصاح والشفافية، وتفعيل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.
- بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها وأصحاب المصالح، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- الاهتمام بتنظيم العلاقة ما بين مجلس الإدارة واللجان التابعة لها، والعمل على تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل من اللجان التالية: لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت ولجنة المخاطر.
- الاهتمام بتنظيم الجمعيات العامة العادية والغير العادية التي تعقدها الشركة والتأكد من سلامة اجراءاتها وفقاً للائحة الحوكمة.
- مراجعة هيكل الحوكمة لدى الشركة والتعديل عليه متى ما ارتأت إليه التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.
- مراجعة تقارير الحوكمة الفصلية والنظر في مدى كفاية الإجراءات المطبقة لمنظومة الحوكمة.
- نشر ثقافة الحوكمة بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين لدى الشركة.
- إن مسئولية لجنة الحوكمة لا تغن عن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأنظمة الحوكمة لدى الشركة.

الإفصاح عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة:

كانت تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الاولى بأسهم الشركة في عام 2013 كالتالي:

العضو	العلاقة	إجمالي بيع (سهم)	إجمالي شراء (سهم)
لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

- هذا ولم يقم باقي أعضاء المجلس أو أقاربهم من الدرجة الاولى بأي تعاملات في أسهم الشركة في العام 2013.
- وهكذا نواصل جهودنا في تطوير أداء خدماتنا واتباع مبدأ أكثر شفافية في جميع أوجه التعامل مع المساهمين والمستثمرين.

4.3 اجتماعات مجلس الإدارة

تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة باكتمال النصاب فيها بحضور غالبية الأعضاء. في السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 ، تم عقد اثنا عشر اجتماعاً لمجلس الإدارة، وأربع اجتماعات للجنة التدقيق، وخمس اجتماعات للجنة الاستثمار.

تنويه:

ننوه الى أن اللجان 1. لجنة المخاطر 2. لجنة الترشيحات والمكافآت 3. لجنة الحوكمة حيث تم تأسيسهم في نهاية عام 2013 ولم يتم تشكيل أية لجنة وأن مجلس الإدارة حريص كل الحرص على تشكيل اللجان أعلاه لتباشر تلك اللجان أعمالها بكفاءة وفاعلية وذلك بعد اجتماع الجمعية العمومية لسنة 2013.

وفيما يلي تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة:

#	رقم الاجتماع	التاريخ
1	إجتماع مجلس الإدارة الخامس والستون	2013/01/13
2	إجتماع مجلس الإدارة السادس والستون	2013/02/06
3	إجتماع مجلس الإدارة السابع والستون	2013/02/21
4	إجتماع مجلس الإدارة الثامن والستون	2013/03/20
5	إجتماع مجلس الإدارة التاسع والستون	2013/03/24
6	إجتماع مجلس الإدارة السبعون	2013/05/15
7	إجتماع مجلس الإدارة الواحد والسبعون	2013/06/02
8	إجتماع مجلس الإدارة الثاني والسبعون	2013/08/14
9	إجتماع مجلس الإدارة الثالث والسبعون	2013/09/09
10	إجتماع مجلس الإدارة الرابع والسبعون	2013/11/11
11	إجتماع مجلس الإدارة الخامس والسبعون	2013/12/03
12	إجتماع مجلس الإدارة السادس والسبعون	2013/12/19

وفيما يلي تواريخ اجتماعات لجنة التدقيق :

#	رقم الاجتماع	التاريخ
1	إجتماع لجنة التدقيق الأول	2013/02/10
2	إجتماع لجنة التدقيق الثاني	2013/09/05
3	إجتماع لجنة التدقيق الثالث	2013/09/17
4	إجتماع لجنة التدقيق الرابع	2013/11/10

وفيما يلي تواريخ اجتماعات لجنة الاستثمار:

#	رقم الاجتماع	التاريخ
1	إجتماع لجنة الاستثمار الأول	2013/01/20
2	إجتماع لجنة الاستثمار الثاني	2013/02/05
3	إجتماع لجنة الاستثمار الثالث	2013/03/25
4	إجتماع لجنة الاستثمار الرابع	2013/09/02
5	إجتماع لجنة الاستثمار الخامس	2013/11/25

جدول حضور الأعضاء للاجتماعات خلال عام 2013 :

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة		اجتماعات لجنة التدقيق		اجتماعات لجنة الإستثمار	
	عدد الاجتماعات 12		عدد الاجتماعات 4		عدد الاجتماعات 5	
	الحضور	صفة العضوية	الحضور	صفة العضوية	الحضور	صفة العضوية
مشعل ناصر حبيب	12	**C	-	-	5	**C
أحمد محمد حسن	12	VC	4	M	-	-
أماني ابراهيم العماني	10	M	-	-	4	M
غازي أحمد العصيمي	11	M	4	C	-	-
حسان قائدبيه	10	M	-	-	5	M
سعود عبدالعزيز المنصور	8	*M	4	*M	-	-

ملاحظة: C = الرئيس / VC = نائب الرئيس / M = عضو / ** = مستقل وتنفيذي / * = مستقل

الجمعية العمومية العادية

عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركتنا بتاريخ 8 مايو 2013 في مقر وزارة التجارة والصناعة، في مدينة الكويت، وتقرر ما يلي:

- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
- تلاوة الجزاءات (مالية أو غير مالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 **(لا يوجد أي جزاءات على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31).**
- المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
- المصادقة على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 وترحيل الأرباح إلى حقوق المساهمين.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
- الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
- الموافقة لمجلس الإدارة على التعامل وإتمام المعاملات مع أطراف ذات صلة بنفس شروط وقواعد التعامل مع الغير.
- إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للعام 2013 وتحديد أتعابهم.

كما قامت الشركة بنشر كافة البيانات المالية المتعلقة باجتماع الجمعية العمومية على موقع الشركة بشبكة المعلومات الدولية www.strategia.com.kw بتاريخ 2013/5/8.

4.4 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

عرض على مجلس إدارة الشركة مقترح مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للموافقة عليه، ومن ثم يتم عرض مكافأة مجلس الإدارة على المساهمين في الجمعية العمومية للتصويت عليه.

وقد أقرت الجمعية العمومية العادية في سنة 2013 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره 6000 آلاف دينار كويتي وزعت على جميع أعضاء مجلس الإدارة كأتعاب عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.

4.5 تفويض وصلاحيات للإدارة التنفيذية

إن من ركائز اهتمام مجلس الإدارة هو دعم وإرشاد الإدارة التنفيذية لتحقيق إستراتيجية الشركة في إطار الحوكمة بوضوح وشفافية.

أ. الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة

بالتوافق مع كافة التعليمات الصادرة من كافة الجهات الرقابية والقرار الصادر من قبل هيئة أسواق المال رقم (25) لسنة 2013 بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات ومعايير الإنضباط المؤسسي يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض بعض الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة إلى اللجان المنبثقة عن المجلس أو للإدارة التنفيذية.

وفي حال استدعى الأمر، يتم تفويض الإدارة التنفيذية بموجب تفويضات محددة أو عامة، وعند التفويض يتم تقديم تعليمات واضحة بخصوص صلاحيات الإدارة التنفيذية. تتلخص الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة فيما يلي:

1. مراجعة الاستراتيجية والميزانية السنوية للشركة وإقرارها.
2. عضوية المجلس.
3. إجمالي الرواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية.
4. هيكلية رأس مال الشركة.
5. التقارير والضوابط المالية.
6. الرقابة الداخلية.
7. المخاطر العامة.
8. إقرار العقود والنفقات (التي تفوق قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية) حسب السياسة الموضوعة.
9. إقرار سياسات حوكمة الشركة.
10. مراجعة السياسات العامة والموافقة عليها.

4.6 تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه

حرصاً من مجلس إدارة الشركة على تحسين أدائه وفاعلية قراراته ولإضافة القيمة للشركة والمساهمين، قرر المجلس تقييم أدائه وأداء اللجان المنبثقة منه مع نهاية عام 2014. وعليه سيقوم أعضاء المجلس بتعبئة استبيان خاص لتقييم أداء المجلس، وسوف يتضمن الاستبيان فعالية رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورصد الأداء التشغيلي وحوكمة الشركة بالإضافة إلى القيادة والثقافة.

وبدوره قرر المجلس وضع خارطة طريق لسد جميع الثغرات خلال عام 2014، مما سيسهم في تحسين أداء المجلس وكفاءته كما يلتزم مجلس الإدارة بتحسين أدائه وكفاءته، وخلق القيم المؤسسية للشركة وللمساهمين.

5. الإدارة التنفيذية

تباشر إدارتنا التنفيذية إدارة الأعمال اليومية للشركة، ويترأسها العضو المنتدب وهو المسؤول عن الإدارة التشغيلية للشركة وعن تطور الشركة والتوصيات وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإطار عمل الرقابة أمام مجلس الإدارة.

5.1 أعضاء الإدارة التنفيذية

الاسم	التعريف	المناصب	المؤهلات والخبرات
السيد/ مشعل ناصر حبيب		انضم السيد/ مشعل لشركة استراتيجيا في مارس 2011 حيث تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة كعضو منتدب ليقوم بمتابعة أعمال الشركة اليومية ليبرز دوره الفعال في تنمية الشركة والسير بها قدماً	حاصل على دبلوم في علوم الحاسب الآلي وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1996. كما أنهى برنامج الدراسات الائتمانية المكثف في عام 1998 وبرنامج هارفرد التنفيذي لإعداد القادة في عام 2007 . ويعمل كمدرس زائر في معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2000 وحتى تاريخه لبرنامج الدراسات الائتمانية المعتمد (مقرر التسويق). وتتجاوز خبرته الواسعة 18 عاماً في مجال الاستثمارات والخدمات المالية
السيد/ فيجاي كولكارني		انضم السيد/ فيجاي لشركة استراتيجيا في مايو 2012 بصفة مستشار للمخاطر للجهاز التنفيذي	حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / تمويل من إحدى أكبر المدارس في الهند. ويمتلك خبرة مكثفة تصل إلى 38 عاماً في الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر في عدد من البنوك بين الهند والكويت. كما حصل على عدة شهادات أكاديمية
السيد/ هاري ميلن		انضم السيد/ هاري لشركة استراتيجيا إنفستورز إنك في عام 2007 وهو يشغل منصب مستشار	عضو في المجموعة العالمية للاستشارات العقارية (CRE). وتتجاوز خبرته 25 عاماً في مجال الاستثمار في قطاع العقار والدخل الثابت والأسهم
السيد/ أحمد محمد صبحي		انضم السيد/ أحمد لشركة استراتيجيا في يوليو 2012 بصفته رئيس المدراء الماليين. وهو مسؤول عن الإشراف على جميع العمليات المحاسبية للشركة، التخطيط المالي، مراقبة السجلات وتقديم التقارير المالية إلى الإدارة العليا	حاصل على بكالوريوس تجارة –شعبة المحاسبة من جامعة القاهرة عام 1995، شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA) عام 2004 والعديد من الشهادات والدورات الأكاديمية في العلوم المالية، التحليل المالي، الرقابة الداخلية والمحاسبة
السيد/ عصام عبدالرحمن اليوسف		انضم السيد/ عصام لشركة استراتيجيا في يوليو 2009 بصفته رئيس إدارة المخاطر والالتزام الرقابي وكما يتولى مسؤولية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات وحرصاً على تقيد الشركة بأعلى المعايير من خلال خبرته والتي تمتد لأكثر من 18 عاما.	حاصل على بكالوريوس في مجال المحاسبة من جامعة البلقاء في الأردن عام 1993 كما حصل على شهادة المحاسب المحترف المعتمد (CPA) وشهادة (CCAML) من جامعة هنلي لندن وبرنامج حوكمة الشركات–لندن (CG)، وماجستير إدارة الاعمال (MBA) جامعة بيلور الولايات المتحدة وكما خضع لعدّة دورات تدريبيّة في مجال التمويل وإدارة المخاطر وإدارة الأعمال
السيد/ عبد العزيز جاسم الجاسم		انضمّ السيد/ عبد العزيز لشركة استراتيجيا في نوفمبر 2007 بصفته نائب رئيس أول لتطوير الأعمال؛ كما يتولى إدارة الأصول العقارية الدولية	حاصل على بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال من جامعة سوفلوك في الولايات المتحدة الأميركية. لديه خبرة مكثفة في مجال الاستثمارات الدولية تتجاوز 10 سنوات
السيد/ رائد إبراهيم السدحان		انضمّ السيد/ رائد لشركة استراتيجيا في عام 2006 بصفته نائب رئيس للشؤون الادارية والموارد البشرية وتمت ترقيته إلى نائب رئيس أول فى يناير 2011 وهو يتولى إدارة كافة النشاطات المتعلقة بالموارد البشريّة، إدارة نظم المعلومات وجميع الأمور الادارية المتعلقة بالشركة	حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة حلوان (مصر) في عام 1996
السيد/ برهان كمالي		انضم السيد/ برهان لشركة استراتيجيا كمحلل استثمار أول في يناير 2011 وتمت ترقيته إلى نائب رئيس – إدارة الاستثمارات الدولية في نوفمبر 2012 متولياً بذلك تحليل وتقييم الفرص الاستثمارية المتنوعة	حاصل على بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة العلوم التطبيقية في الاردن عام 2004، وعلى شهادة «المحلل المالي المعتمد» (CFA) في 2012
السيد/ فهد محمد العصيمي		انضمّ السيد/ فهد لشركة استراتيجيا في أكتوبر 2013 بصفته نائب رئيس إدارة الاستثمارات المحلية والإقليميّة	حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية –جامعة الكويت في عام 2004، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية في مجال التحليل المالي والاستثمار والشهادة المعتمدة CIM. ويمتلك خبرة واسعة في أسواق الاستثمارات المحلية والإقليميّة، في مجال التحليل والتداول في السوق

5.2 مجموع المكافآت المدفوعة للإدارة التنفيذية لعام 2013

فئات الموظفين	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة ألف دينار كويتي	مكافآت متغيرة ألف دينار كويتي		إجمالي المدفوع ألف دينار كويتي
			نقدي	نظام خيار شراء الأسهم للموظفين	
الإدارة العليا	7	61,633	-	-	61,633

* ننوه للعلم بأن المكافآت والحوافز المرتبطة بأداء الشركة تحتسب وفق آلية تقييم الأداء الفردي ضمن إطار عام معتمد من قبل مجلس الإدارة. يتم حالياً القيام بهذا التقييم والموافقة عليه لكل أعضاء الإدارة التنفيذية.

6. معاملات الأطراف ذات العلاقة

وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بموافقة مجلس إدارة شركتنا.
تشمل الأطراف ذات العلاقة مساهمي شركتنا، وأعضاء مجلس إدارة شركتنا، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والشركات التي تمارس تأثيراً ملحوظاً على الشركة. وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقا للأحكام والشروط المعتمدة من قبل إدارة الشركة ومجلس إدارتها.

7. مدقق الحسابات الخارجي

7.1 معلومات عامة

ديلويت آند توش (الفهد والوزان وشركاهم)

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ

"ديلويت أند توش" هي العلامة التجارية التي تتعاون مع عشرات آلاف المهنيين المحترفين في الشركات المستقلة في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمات مراجعة الحسابات، الاستشارات، الاستشارات المالية، خدمات مخاطر المؤسسة والضريبة على عملاء محددين.

هوروث المهنا وشركاه

سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ

"هوروث المهنا" شركة رائدة أنشئت في عام 1978 وتقدم مجموعة كاملة من الخدمات المهنية بما في ذلك ضمان، والمحاسبة والضرائب والاستشارات. ويتنوع عملائها من الشركات التجارية للشركات الكبيرة والمؤسسات.

7.2 سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي

قمنا بتحديث دليل الحوكمة وإضافة سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي لتنظيم تعيين مدقق الحسابات الخارجي، والتي تحدد إطار ونطاق وصلاحيات مدقق الحسابات الخارجي مع الحرص على توفير الاستقلالية التامة لممارسة أعمالهم المسندة إليهم. كما تحدد الشروط المستوجب توافرها لاختيار المدقق، حيث يقوم مجلس الإدارة برفع توصياته لاختيار المدقق ليتم استعراضها مع الجمعية العمومية لإبداء الرأي والتصديق على التوصيات.

قررت الجمعية العمومية والتي عقدت بتاريخ 8 مايو 2013 بالموافقة على إعادة تعيين مراقب الحسابات ديلويت أند توش – بدر الوزان ليكون مدقق الحسابات الاول للشركة للسنة المالية 2013 و هوروث المهنا – رابعة سعد المهنا كمدقق حسابات ثاني للبيانات المالية ويتقاضون مبلغ وقدره 10,000 د.ك. ولم يتم الاستعانة بأي مدقق حسابات خارجي آخر للقيام بأي نوع من خدمات التدقيق للبيانات المالية خلال عام 2013 وكذلك لا يطلب من مدققي الحسابات الخارجيين القيام بأي نوع من أنواع الرقابة الداخلية للشركة حيث تم إسناد مهمة الرقابة الداخلية لشركة جرانت ثورنتون وحسب خطة التدقيق الداخلي والمعتمدة من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

وامتثالاً للأحكام الخاصة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى، فقد تم إعداد التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لرفع درجة الشفافية والالتزام من قبل مجلس إدارة الشركة ولتقديم بيانات مالية تعكس واقع الشركة للسادة المساهمين وعموم الجمهور.

7.3 العلاقة مع مدقق الحسابات الخارجي

تشرف لجنة التدقيق على سياسة تعيين مدقق الحسابات، والمحافظة على علاقات جيدة معهم. وتتحدد علاقة الشركة مع مدقق الحسابات من خلال مهام لجنة التدقيق التالية:

- إعتماد سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي وعرضها على مجلس الإدارة.
- دراسة وتقديم التوصيات التي ستقدم للمساهمين فيما يتعلق بتعيين أو إعادة تعيين أو عزل مدقق حسابات الشركة الخارجي لمجلس الإدارة لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.
- متابعة ومراقبة استقلالية وموضوعية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة طبيعة ومجال وكفاءته وفقاً لمقاييس إعداد التقارير المالية العالمية.
- استعراض أي اقتراح بتعيين مدقق الحسابات الخارجي لتوفير الخدمات (عدا خدمات مراجعة الحسابات) إلى شركة أو شركات فرعية، وضمان الامتثال للموعد طبقاً لقانون حوكمة الشركات.
- توفير الجو الملائم لتعاون مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي.

ويجب على لجنة التدقيق أخذ الأمور التالية بعين الإعتبار عند تعيين مدقق حسابات خارجي:

- تعيين مدقق حسابات خارجي واحد أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من قبل الجمعية العامة.
- يجب أن يكون مدقق حسابات الشركة مقيداً في سجل المحاسبين ومدقق الحسابات وفقاً للائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تنظيم مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات.
- ألا يكون المدقق الخارجي شريكاً أو طرفا في أي اتفاق او وكيلاً لأحد الأعضاء المؤسسين في الشركة أو عضواً في مجلس الإدارة أو أي من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وذلك وفقاً لقواعد الحوكمة واللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وتعليمات الرقابية من الجهات التنظيمية الأخرى.
- يعتمد اختيار مدقق الحسابات الخارجي على الكفاءة والسمعة والخبرة. وفي حال عدم موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على توصيات اللجنة بشأن اختيار أو تعيين أو استقالة أو عزل مدقق الحسابات الخارجي، يترتب على مجلس الإدارة تضمين بيان يتضمن تلك التوصيات وأسباب رفض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة.

8. الرقابة الداخلية

8.1 نظام الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس إدارة شركتنا مسؤولية الرقابة الداخلية ومراجعة فعاليته، من خلال المحافظة على الأصول، وحفظ البيانات المالية صحيحة، والكشف عن الأخطاء والمخالفات. ويلتزم مجلس الإدارة بمراجعة تقرير لجنة التدقيق عن نتائج أنشطة الرقابة الداخلية والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة الرقابة.

وتشمل الرقابة الداخلية تحديد هيكل تنظيمي واضح، وتدوين السياسات والإرشادات، وتحديد السلطات والتفويضات وآليات رقابة الأداء، التي تم وضعها لمراقبة عمليات الشركة بفعالية وانتظام والتأكد من الالتزام بقوانين الحوكمة الصادرة من الجهات التنظيمية كافة.

8.1.1 دور مجلس الإدارة في الرقابة الداخلية

- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية ومراجعته وفعاليته.

يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية لضمان قيام الإدارة العليا بإعداد وتطبيق نظام رقابة داخلية فعّال لتوفير ضمانات معقولة لفاعلية وكفاءة العمليات وتقديم تقارير مالية دقيقة والالتزام بالقوانين والتشريعات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية والقانون الخاص رقم (25) لسنة 2013 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

- قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق للقيام بالآتي:

1. مراجعة أنظمة إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً لضمان تخفيف كافة المخاطر التي قد تواجه تحقيق أهداف العمل وذلك عن طريق تطبيق ضوابط مناسبة وفعالة. يجب أن تشمل المراجعة ضوابط البيانات المالية والعمليات وإدارة المخاطر.

2. إجراءات المراجعة المتبعة من قبل إدارة الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة.
3. التغيرات التي طرأت منذ المراجعة الأخيرة على طبيعة ومدى المخاطر الكبيرة وقدرة الشركة على التأقلم مع تغيرات العمليات والبيئة الخارجية. نطاق وطبيعة أنشطة الرقابة قيد – التنفيذ على المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الخارجي.
4. مراجعة نقاط ضعف وعيوب نظام الرقابة أو الحالات الطارئة غير المتوقعة والتي أثرت أو قد تؤثر بشكل كبير على أداء الوضع المالي للشركة والإجراءات المتبعة من قبل الشركة لمعالجة القضايا الجوهرية للرقابة.
5. مراجعة التزام الشركة بالقوانين واللوائح النافذة.
6. السياسة الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات.

بناء على تعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى والقرار رقم (25) لسنة 2013 والصادر عن الهيئة بهذا الشأن قام مجلس إدارة الشركة بتفويض لجنة التدقيق لمراجعة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الشركة، وبناء على نتائج المراجعة والمعلومات المتوفرة لها تؤكد لجنة التدقيق على أن نظام الرقابة الداخلية قد تم تصميمه بشكل فعال ومناسب ويتم تنفيذه بكفاءة لتحقيق أهداف الشركة.

8.1.2 آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية لدى شركتنا من مجموعة من الإجراءات يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة، وهي مصممة لتوفير ضمانات معقولة وليست مطلقة لإنجاز الأهداف التالية:

- **إدارة المخاطر:** التأكد من تحديد المخاطر والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
- **فعالية وكفاءة العمليات:** تحديد الأهداف الرئيسية لدى الشركة بما في ذلك الالتزام بمعايير الأداء وحماية كافة أصول الشركة والموارد الأخرى.
- **مصداقية التقارير المالية:** ضمان تقديم البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الموثوقة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة العليا.
- **الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة:** تشمل القوانين والتشريعات التي تخضع لها الشركة وذلك تفادياً للإضرار بسمعة الشركة أو الغرامات.
- الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو ضمان إرساء ركائز ضوابط الرقابة الداخلية وتوثيقها بشكل مناسب والمحافظة عليها والالتزام بها في كافة وحدات العمل. ويتوجب على الشركة دمج تطبيق نظام الرقابة الداخلية مع أنشطتها القياسية الخاصة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر.

8.1.3 آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية التأكد أن الإجراءات المطبقة لمراقبة العمليات ضمن الشركة قد تم تصميمها بشكل مناسب ويتم تنفيذها بطريقة فعالة وفق خطتها السنوية المعتمدة من قبل لجنة التدقيق المفوضة من قبل مجلس الإدارة.

1. كما تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية إعداد التقارير عن مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، وتقدم تقاريرها إلى الإدارة ولجنة التدقيق المفوضة من قبل مجلس الإدارة متضمنة الأفكار والتوصيات التي تتعلق بتحسين تلك الأنظمة. ولا تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، فهذه المسؤوليات تقع على عاتق الإدارة المفوضة.
2. تقوم إدارة الرقابة الداخلية بتعيين مسؤول الالتزام (بتوصية من لجنة التدقيق ومجلس الادارة) بمسؤوليات واضحة ومستقلة للإشراف على مدى الامتثال للقوانين والتشريعات والإجراءات الداخلية حيث يقوم مسؤول مراقبة الإلتزام بالرقابة على الأنشطة المعمول بها في الشركة والتأكد بأنها موافقة للقوانين والأنظمة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تعديل وتحديث الإجراءات المتبعة في نظام رقابة الامتثال لضمان استمرارية العمل وفق أعلى المعايير المتبعة.
3. إن إدارة الرقابة الداخلية تقدم فقط تأكيداً معقولاً الى لجنة التدقيق المفوضة من قبل مجلس الإدارة حول فعالية العمليات في تحقيق أهداف الشركة.
4. تدار الرقابة الداخلية بالشركة بالتعاون بين كل من إدارة المخاطر والالتزام الرقابي ومكتب التدقيق الداخلي (جرانت ثورنتون) ضمن خطة للتدقيق الداخلي والرقابة والتي يتم مراجعتها والتوصية بشأنها كل سنة من قبل لجنة التدقيق.

8.1.4 كيفية تعامل الرقابة الداخلية مع أية مشكلة كبيرة:

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بإنجاز مهامها من خلال خمسة إدارات رئيسية، هي:

1. المالية والحسابات
2. أنظمة المعلومات
3. إدارة الاستثمار
4. الشئون الادارية
5. الالتزام والمخاطر

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بدراسة المشكلات الكبيرة في الشركة بشكل تفصيلي من خلال أقسامها الخمسة الرئيسية، تبعاً لطبيعة المشكلة، حيث يتم تقديم التوصيات الفعالة لحلها الى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق، كما يتم متابعة تنفيذ تلك التوصيات بشكل دوري وتقديم تقرير بها الى لجنة التدقيق.

8.2 إدارة المخاطر المؤسسية

1. تلتزم شركتنا بالحفاظ على نظم إدارة المخاطر وفقا لأحدث المعايير والمقاييس العالمية، من أجل تعزيز قدراتنا وكفاءتنا في هذا المجال.
2. وترى الشركة بأن الكفاءة الإستراتيجية والتطبيقية والسياسات والممارسات المتبعة في "إدارة المخاطر المؤسسية" مطلب أساسي في جميع إدارات الشركة.
3. وتعمل "إدارة المخاطر المؤسسية" بشكل دؤوب لوضع أمثل الأطر والمنهجيات التي من خلالها يتسنى للشركة الحفاظ على أصولها وملكياتها وتنميتها من جهة، وحماية مصالح المساهمين والمتعاملين من جهة أخرى، والمحافظة على التزام الشركة بالقوانين واللوائح السارية في نطاق الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية التي تتداولها الشركة.
4. وقد قامت شركتنا بتطوير إطار شمولي خاص بها لإدارة المخاطر، بالاستناد إلى المنهجيات العالمية المتعلقة بهذا الشأن. ويأتي هذا الإطار متناسقاً مع الحرص والإلتزام والسياسات العامة التي تتبناها الشركة في تحديد وتقييم ورصد المخاطر المحدقة بها والإبلاغ عنها لذوي الاختصاص بالطرق السليمة.
5. ومن خلال هذا الإطار؛ تقوم الإدارة المتخصصة في شؤون المخاطر برصد وتقييم المخاطر ذات الشأن والمتعلقة بالشركة بشكل دوري، ومناقشة ذلك مع رئيس مجلس الادارة وفريق الإدارة التنفيذية لتحديد أفضل سبل التعامل مع الأخطار التي قد تواجهها الشركة، مما يضمن لإدارة المخاطر أن تتماشى عن كثب وجنباً الى جنب مع الأهداف الاستراتيجية والتجارية للشركة.
6. كما أن الشركة في صدد تنفيذ بعض الإجراءات والممارسات التي من شأنها تطوير مجريات العمل وزيادة الكفاءة العملية المختصة بالتعامل مع المخاطر في هذه الإدارة الهامة.
7. يعمل رئيس إدارة المخاطر بالشركة على تقديم تقرير دوري عن مؤشرات المخاطر لدي الشركة، بالإضافة الي تقرير نصف سنوي عن كافة المخاطر بالشركة لهيئة أسواق المال كما تعرض التقارير على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

8.3 سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

ويتضمن دليل حوكمة الشركات سياسة الإبلاغ عن المخالفات والموضحة من خلال إجراءات موثوقة للموظفين للإفصاح عن أي مخالفات محتملة. وقد أسندت مسؤولية الإشراف وتنفيذ السياسة الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات إلى إدارة الرقابة الداخلية في الشركة وهي مسؤولة عن توفير الجو المناسب لتسهيل هذه المهمة السياسة-قيد التنفيذ.

9. سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين

واصلنا نشر جميع المعلومات الإيضاحية والإفصاحات التي تتعلق بأوضاعنا وأنشطتنا بما يكفل سلامة التعامل وطمأنة المساهمين والمستثمرين متى طُلب منها ذلك.

وبناءً على تعليمات اللائحة التنفيذية لهيئة السواق المال، انتهجت الشركة سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين، حيث تقوم الشركة بالافصاح فوراً عن جميع البيانات المالية الفصلية والسنوية فور الانتهاء منها وبعد موافقة هيئة أسواق المال على تلك البيانات وكذلك تلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية والتي لها أثر على بيانات الشركة وحقوق المساهمين، وكما يحرص مجلس الادارة على الإبلاغ والافصاح للجهات الرسمية عن المعلومات التي قد تؤثر على سعر سهم الشركة وأدائه حال توافرها للسادة المساهمين وعموم الجمهور.

وقد كرس مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية جهودهم لتوفير قنوات إتصال بحيث يسمح للسادة المساهمين أن يتواصلوا معهم ليس فقط من خلال الجمعيات العمومية فحسب، بل من خلال سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الشركة.

10. معلومات عامة

10.1 أداء سهم الشركة في السوق عام 2013

التاريخ	اعلى سعر/ بالفلس	ادنى سعر/ بالفلس	سعر الاقفال
31 يناير 2013	88	88	88
28 فبراير 2013	85	85	85
31 مارس 2013	93	93	93
30 أبريل 2013	88	88	88
31 مايو 2013	96	95	95
30 يونيو 2013	77	77	77
31 يوليو 2013	87	87	87
31 أغسطس 2013	91	91	91
30 سبتمبر 2013	94	94	94
31 أكتوبر 2013	90	90	90
30 نوفمبر 2013	78	71	78
31 ديسمبر 2013	77	77	77

10.2 أداء سهم الشركة بالمقارنة مع مؤشر السوق لعام 2013

التاريخ	مؤشر السوق	سعر سهم الشركة / بالفلس
31 يناير 2013	7,766.98	88
28 فبراير 2013	7,632.57	85
31 مارس 2013	8,070.17	93
30 أبريل 2013	7,772.85	88
31 مايو 2013	8,300.51	95
30 يونيو 2013	7,430.54	77
31 يوليو 2013	6,721.52	87
31 أغسطس 2013	6,463.47	91
30 سبتمبر 2013	6,245.11	94
31 أكتوبر 2013	7,946.39	90
30 نوفمبر 2013	7,549.52	78
31 ديسمبر 2013	7,785.48	77

ملاحظة: ما زال السهم يتداول بأقل من قيمته الدفترية وذلك لظروف السوق.

10.3 الأحداث الجوهرية التي واجهتها شركتنا عام 2013

- زيادة رأس مال الشركة 100% ليصبح 30 مليون دينار كويتي.
- إدارة الاكتتاب بزيادة رأس المال للشركة من قبل الجهاز التنفيذي في استراتيجيا.
- الحصول على عرض تسهيلات ائتمانية مقدمة من أحد البنوك المحلية.

- لم تكن هناك أي مخالفات جسيمة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 أو أي تجاوزات للقرارات التنظيمية بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي.

11. التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية

نواصل في إستراتيجيا تركيز جل اهتمامنا على التنمية المستدامة ونسعى أن نكون شركة مسؤولة لها دور فاعل في تنمية المجتمع من خلال مبادرات لها أثر ملموس على المجتمع والقطاع المالي بالأخص. ففي عام 2013 ، عملنا جاهدين لتحسين بيئة العمل لموظفينا على المستوى الداخلي،

شعارنا هو " مع نمو الأرباح تأتي المسؤولية، وهو ليس شعاراً فحسب بل انعكاس لحس المسؤولية لدينا، وإيماننا بدور التنمية المستدامة في ممارستنا لأعمالنا. وهي الأساس الذي صممنا عليه خطة أعمالنا المستقبلية من خلال اعتماد الشفافية والنزاهة والتصرف المسؤول لتحقيق نموذج أعمال يحتذى به.

إن النمو المستدام لأعمالنا يداً بيد مع مسؤوليتنا تجاه المجتمع هي دعائم أساسية للتقدم الذي حققناه، فاستثمارنا يقوم على أسس من الوعي الثقافي ضمن إطار مسؤول. وقد اتخذنا تدابير جديدة كإعداد تقارير لرصد أدائنا في هذا المجال- قيد التنفيذ

نحن نركز على تنويع أصولنا ومصادرنا وأدواتنا ومنتجاتنا لنعكس احتياجات كافة شرائح المجتمع وتطلعاتنا المستقبلية، فنحن نولي اهتماماً خاصاً بعملائنا.

ويمكننا أن نخلص إلى حقيقة هامة: **أنه مع نمو الأرباح تأتي المسؤولية.**

ثروتنا البشرية

ومن الجوانب الهامة التي نركز عليها:

1. دعم الكوادر الوطنية
2. التدريب والتطوير
3. السلامة ونمط الحياة السليم
4. ارتباط الموظفين بالعمل
5. التنوع في الاعمال
6. النزاهة والشفافية في الأعمال
7. التوظيف والاحتفاظ بالموظفين

- نهدف لبناء بيئة عمل مستدامة وأسرة سعيدة من العاملين في كافة قطاعات الشركة من خلال تمكينهم ومكافأة تميزهم في الأداء.
- نحن على يقين أن مساندة موظفينا لتحقيق طموحهم المهني يعزز من إرتباطهم ورضاهم الوظيفي. ولهذا نركز على تطوير قادة المستقبل من خلال تقديم منصات تدريب ذات مستوى عالمي.
- نحن نسعى إلى أن نكون الوجهة المفضلة للباحثين عن عمل من الكوادر الوطنية في دولة الكويت من الموهوبين. وقد ضاعفنا في العام 2013 ، عدد الموظفين العاملين.

المبادرات الاجتماعية

حرصاً من إدارة الشركة على تحفيز موظفيها ودعمهم للاستمرار في بذل الجهود والالتزام والتفاني في العمل، قامت الشركة بتنظيم حفل تكريم للموظفين الذين أكملوا أكثر من خمس سنوات من الخدمة المستمرة لديها. وكذلك تسعى إدارة الشركة دائماً إلى الاستثمار في أهم أصل من أصولها ألا وهو العنصر البشري وذلك من خلال خطط واستراتيجيات مستديمة تهدف إلى تحسين وتطوير مهارات الموظفين وتنمية قدراتهم الوظيفية والاحتفاظ بهم لسنوات طويلة.

المبادرات الثقافية

سعياً لنشر الوعي الثقافي بين جميع أفراد المجتمع ومؤسساته عن تاريخ الكويت ، نشأتها، نهضتها ، التحولات الاقتصادية التى شهدتها وحكامها حتى عصرنا الحالي ، قامت شركة استراتيجيا بدعم المؤلف «خالد المسعد» فى كتابه «Illustrated History of Kuwait» نظراً لأهمية الكتاب والذي يتناول حقبة مهمة من تاريخ الكويت.

تقرير الحوكمة والشفافية
لشركة إستراتيجيا للإستثمار ش.م.ك.م

شاركت الشركة بمشروع إنشاء متحف مصغر حول تاريخ الكويت المالي والاقتصادي وهو عبارة عن متحف مصغر لعرض قطع معدنية وعملات، أوراق تجارية استخدمت فى الكويت منذ العام 1750م وحتى الان. فبادرت الشركة بالرعاية الفضية لمشروع المتحف الذي يروى تاريخ الكويت المالي ، خاصة أنه مشروع ثقافي تعليمي دائم ينتفع به جميع طلبة وزوار جامعة الكويت ويهدف إلى الحفاظ على التاريخ المالي والاقتصادي للكويت وتوثيقه.

الأنشطة والمبادرات البيئية

في إطار البرنامج البيئي لحماية البيئة والحفاظ عليها ، تعاونت شركة استراتيجيا مع شركة Recyclink حيث قامت بإمدادها بالنفايات الورقية وذلك لتدويرها وإعادة تصنيعها حرصاً منها على التعاون من أجل تحقيق هدف الحفاظ على البيئة لأن البيئة النظيفة مسؤوليتنا جميعاً.

دعم الكوادر الوطنية

شكل الاهتمام بالتنمية البشرية وبشكل خاص بالكوادر الوطنية أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية لشركة استراتيجيا. فخلال عام 2013، شاركت الشركة في برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية وذلك سعياً منها لتأهيلهم مهنياً وزيادة خبراتهم العملية ليرتقوا بالمستوى المهني المتقدم مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

فقام فرع الشركة بأمريكا بتدريب وتأهيل شباب كويتي حديثي التخرج وإمدادهم بالمعرفة الشاملة على تقييم فرص الاستثمار والاستراتيجيات والتمويل.

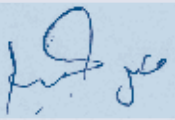
المبادرات التعليمية

ساهمت شركة استراتيجيا بمبادرات تعليمية هادفة إلى توفير دعم للقطاع التعليمي، برعايتها الفضية للحفل السنوي لجمعية المحللين الماليين المعتمدين CFA، أبرز جمعية لخبراء الاستثمار في العالم، وذلك لعامين متتالين 2012 و2013 نظراً لأهمية هذا المؤهل وخاصة أن الكويت والقطاع المالي بحاجة إلى خبرة المهنين المؤهلين تأهيلاً متقدماً.

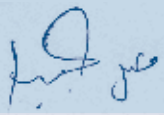
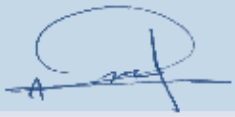
تأكيد حول البيانات الواردة في التقرير

١- يؤكد مجلس الإدارة بأنه لا يوجد مسائل جوهرية قد تؤثر على استمرار الشركة خلال السنة المالية المقبلة.

٢- يؤكد مجلس الإدارة عن مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

مشعل ناصر حبيب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	أحمد محمد حسن نائب رئيس مجلس الإدارة	حسان كمال قائد بيه عضو مجلس إدارة
		
سعود عبدالعزيز المنصور عضو مجلس إدارة	**أماني ابراهيم العماني** عضو مجلس إدارة	**غازي أحمد العصيمي** عضو مجلس إدارة
		

٣- نحن، الموقعين أدناه، نؤكد على دقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

مشعل ناصر حبيب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	أحمد محمد صبحي رئيس المدراء الماليين
	

شركة إستراتيجيا للإستثمار ش.م.ك.م

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013



Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965 +
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965 +

www.deloitte.com

Crowe Horwath

هوروث المهنا وشركاه
محاسبون قانونيون
عضو كرو هوروث إنترناشيونال

ص.ب : 26154 صفاة، الكويت
الرمز البريدي 13122
تليفون : 22452546/7/8 965+
فاكس : 22452549 965+
www.crowehorwath.com.kw

شركة إستراتيجيا للاستثمار
شركة مساهمة كويتية عامة
دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة إستراتيجيا للاستثمار (شركة مساهمة كويتية عامة) "الشركة" وشركاتها التابعة يشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي أيضا المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضروريا لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة ، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد الى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي.

بدر عبد الله الوزان
سجل مراجعي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 11 مارس 2014

رابعة سعد المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
هوروث المهنا وشركاه
الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2013	2012
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	5	9,074,816	1,333,510
استثمارات متاحة للبيع	6	6,686,851	10,120,877
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	7	175,584	2,074,947
استثمار في شركة زميلة	8	19,406,856	-
موجودات أخرى		16,876	28,836
مجموع الموجودات		35,360,983	13,558,170
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	9	444,646	201,334
تسهيلات بنكية	10	3,000,000	-
		3,444,646	201,334
حقوق الملكية			
رأس المال	11.1	30,000,000	15,000,000
علاوة إصدار		697,235	460,935
الاحتياطي الإجباري	11.2	151,086	-
الاحتياطي الاختياري	11.3	15,108	-
احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية		43,552	44,403
احتياطي التغير في القيمة العادلة		(209,731)	(170,934)
أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)		1,219,087	(1,977,568)
إجمالي حقوق الملكية		31,916,337	13,356,836
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		35,360,983	13,558,170

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

مشعل ناصر حبيب

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2013	2012
الإيرادات			
أتعاب إدارة		242,777	220,052
أرباح الاستثمارات	12	4,203,207	433,650
إيرادات فوائد		50,930	15,146
إيرادات أخرى		28,913	34,653
		4,525,827	703,501
المصروفات			
تكاليف موظفين		475,128	443,668
مصروفات أخرى		266,078	231,213
استهلاكات		15,679	18,106
تكاليف تمويل		11,764	-
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	7	268,749	-
		1,037,398	692,987
ربح السنة قبل الاستقطاعات		3,488,429	10,514
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(79,987)	-
الزكاة		(31,995)	-
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(13,598)	-
صافي ربح السنة		3,362,849	10,514
ربحية السهم (فلس)	13	13.75	0.07

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2013	2012
صافي ربح السنة		**3,362,849**	**10,514**
بنود الدخل الشامل الأخرى			
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل			
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		1,103,824	(43,569)
المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع		103,616	52,487
المحول إلى بيان الدخل نتيجة الاستحواذ على شركة زميلة	12	(1,246,237)	-
انخفاض في قيمة إستثمارات متاحة للبيع		-	79,038
فروق ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية		(851)	803
إجمالي بنود (الخسائر) / الدخل الشامل الأخرى		(39,648)	88,759
إجمالي الدخل الشامل للسنة		3,323,201	99,273

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	علاوة إصدار	الاحتياطي الإجباري	الاحتياطي الاختياري	احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية	احتياطي التغير في القيمة العادلة	(خسائر متراكمة) / ارباح مرحلة	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2012	**15,000,000**	**460,935**	**-**	**-**	**43,600**	**(258,890)**	**(1,988,082)**	**13,257,563**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	10,514	10,514
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	803	87,956	-	88,759
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	15,000,000	460,935	-	-	44,403	(170,934)	(1,977,568)	13,356,836
الرصيد كما في 1 يناير 2013	**15,000,000**	**460,935**	**-**	**-**	**44,403**	**(170,934)**	**(1,977,568)**	**13,356,836**
زيادة رأس المال	15,000,000	-	-	-	-	-	-	15,000,000
علاوة إصدار	-	300,000	-	-	-	-	-	300,000
مصاريف إصدار	-	(63,700)	-	-	-	-	-	(63,700)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	151,086	15,108	-	-	(166,194)	-
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	3,362,849	3,362,849
بنود الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	-	(851)	(38,797)	-	(39,648)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	**30,000,000**	**697,235**	**151,086**	**15,108**	**43,552**	**(209,731)**	**1,219,087**	**31,916,337**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2013	2012
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		3,362,849	10,514
تسويات :			
استهلاكات		15,679	18,106
تكاليف تمويل		11,764	-
إيرادات فوائد		(50,930)	(15,146)
أرباح استثمارات		(4,203,207)	(433,650)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		268,749	-
خسائر العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات		(595,096)	(420,176)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل		1,616	1,136
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		1,641,737	13,662
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		238,654	(47,722)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة العمليات		1,286,911	(453,100)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع		(15,166,044)	(6,931,953)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		3,303,271	5,231,480
المدفوع لشراء حصص إضافية في شركة زميلة		(542,117)	-
المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات		(4,471)	(14,519)
توزيعات أرباح مستلمة		597,112	354,446
فوائد دائنة مستلمة		39,807	15,146
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(11,772,442)	(1,345,400)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من زيادة رأس المال – صافي		15,236,300	-
المحصل من تسهيلات بنكية		3,000,000	-
تكاليف تمويل مدفوعة		(9,463)	-
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		18,226,837	-
الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل		7,741,306	(1,798,500)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		1,333,510	3,132,010
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	9,074,816	1,333,510

1. التأسيس والنشاط

أن شركة استراتيجيا للاستثمار (ش.م.ك ع) هي شركة مساهمة كويتية تأسست بالكويت في 1998 وتقوم بأنشطة الاستثمار لحسابها الخاص ونيابة عن عملائها وإدارة المحافظ والصناديق وهي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 ديسمبر 2008.

يقع مكتب الشركة المسجل في برج النصار، شارع فهد السالم، ص.ب 1346، الكويت.

إن هذه البيانات المالية المجمعة، تتضمن البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل والمبينة أدناه، ويشار إليهم مجتمعين «بالمجموعة».

إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط	نسبة الملكية (%)
إستراتيجيا انفستورز إنك	الولايات المتحدة	مدير ومستشار استثمار	100
ماركي فند مانجرز ليمتد	المملكة المتحدة	مدير استثمار وخدمات استشارية	100
إستراتيجيا انفستورز سيرفسز ليمتد	انتيجوا وبرمودا	مدير ومستشار استثمار لصناديق عقارية	100
إستراتيجيا برايفت إيكوتي ليمتد	جزر كايمان	استثمار	100

لأغراض التجميع، تم الاعتماد على المعلومات المالية المعدة بواسطة إدارات الشركات التابعة. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,725,819 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (290,661 دينار كويتي – 31 ديسمبر 2012)، كما بلغت خسائرها 224,508 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (5,947 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012).

تم إعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 من قبل مساهمي الشركة في 8 مايو 2013 وتم اعتماد عدم توزيع أرباح.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة في 11 مارس 2014.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

معايير جديدة ومعدلة واجبة التطبيق

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بتطبيق عدد من المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي صدرت وأصبحت واجبة التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ في أو ما بعد 1 يناير 2013.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الافصاحات – مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

تتطلب التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 أن تقوم المنشآت بالإفصاح عن معلومات تتعلق بحقوق المقاصة والترتيبات ذات الصلة للأدوات المالية التي تخضع لاتفاقية مقاصة رئيسية ملزمة لترتيبات مماثلة.

تم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. وحيث أن المجموعة لا تمتلك أية اتفاقيات مقاصة، فإن تطبيق هذه التعديلات لم يكن له أي تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ الواردة في البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 : البيانات المالية المجمعة

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 يحل محل إجراءات التجميع الموضحة في معيار المحاسبة الدولي رقم 27: «البيانات المالية المجمعة والمنفصلة» وتلك الموضحة في التفسير رقم 12: «التجميع – المؤسسات ذات الأغراض الخاصة». وفقاً لمتطلبات ذلك المعيار، يتم التجميع على أساس واحد فقط وهو السيطرة. بالإضافة إلى ذلك يقدم المعيار تعريف جديد للسيطرة يتكون من ثلاثة عناصر (أ) التحكم في الشركة المستثمر فيها (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر فيها (ج) القدرة على التحكم في الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد.

لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي أثر مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 : الإفصاح عن الحقوق في منشآت أخرى

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 هو معيار إفصاح جديد ويطبق على الشركات التي تمتلك مساهمات في شركات تابعة ومشاريع مشتركة وشركات زميلة و/أو شركات تابعة غير مجمعة. بشكل عام، نتج عن تطبيق هذا المعيار إفصاحات أكثر شمولية في البيانات المالية المجمعة. كما موضح في إيضاح (8).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 : قياس القيمة العادلة

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 مصدراً واحداً للاسترشاد لقياسات القيمة العادلة والإفصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة. يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق الأساسي في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية. تمثل القيمة العادلة بموجب هذا المعيار سعر البيع بغض النظر عما إذا كان السعر قابلاً للملاحظة بشكل مباشر أو مُقدّر باستخدام أسلوب تقييم آخر. كما يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 13 أيضاً متطلبات إفصاح شاملة (إيضاح 3.3).

بخلاف الإفصاحات الإضافية، لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر مادي على المبالغ الواردة في البيانات المالية المجمعة.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 تجميع بنود الدخل الشامل الآخر في فئتين في بيان الدخل الشامل الآخر (أ) البنود التي لايمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل و(ب) البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل عند استيفاء شروطاً محددة. تؤثر التعديلات على العرض فقط ولا تؤثر على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع. تم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي، وعليه تم تعديل طريقة عرض الدخل الشامل الآخر ليعكس تلك التغيرات.

معيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في شركات زميلة وشركات محاصة (معدل كما في 2011)

نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الجديد الترتيبات المشتركة والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 الجديد الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى، تم إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في شركات زميلة ليصبح معيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة والذي يبين تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمارات في المشاريع المشتركة بالإضافة إلى الشركات الزميلة. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تأثير على الأداء أو المركز المالي أو الإفصاحات في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013 أي أثر مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة ولكنها ليست واجبة التطبيق

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 – المنشآت الاستثمارية

يُعرف المعيار الدولي للتقارير المالية 10 المنشأة الاستثمارية ويتطلب من المنشأة المخولة بإعداد التقارير والتي تفي بمتطلبات تعريف المنشأة الاستثمارية عدم القيام بتجميع شركاتها التابعة وأن تقوم بدلاً من ذلك بقياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بياناتها المالية المجمعة والمنفصلة.

وقد تم إجراء تعديلات لاحقة على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 لتقديم متطلبات إفصاحات جديدة للمنشآت الاستثمارية.

إن إدارة الشركة لا تتوقع أن تكون لتعديلات المنشآت الاستثمارية أثر على البيانات المالية المجمعة.

معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية – العرض"

تعالج التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مشاكل التطبيق الحالية المتعلقة بمتطلبات إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتوضح بشكل خاص المقصود بـ «حق قانوني حالي ملزم لإجراء المقاصة».

لا تتوقع المجموعة أن تطبيق هذه التعديلات سيكون لها تأثير هام على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث أن المجموعة ليس لديها أية موجودات أو مطلوبات مالية مؤهلة للمقاصة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يقدم المعيار متطلبات جديدة لتصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية. تتوقع المجموعة أن يكون لتطبيق هذا المعيار في المستقبل أثر على المبالغ المتعلقة بموجوداتها ومطلوباتها المالية، إلا أنه يصعب في الوقت الحالي تحديد تقدير مناسب للأثر لحين استكمال الدراسة التفصيلية لذلك المعيار.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة والشركات (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي تسيطرعليها الشركة وشركاتها التابعة. يتم تحقق السيطرة عندما تكون الشركة (أ) مسيطرة على الجهة المستثمر بها (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها و(ج) القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والحصص غير المسيطرة. يُنسب مجموع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

وعند الضرورة يتم تعديل البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيردات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أوالخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

(أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

(ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقى في الشركة التابعة «سابقاً» في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، عند الاقتضاء، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة – إن وجدت – في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف

بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات.

إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

الاستثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة». وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئياً بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

عند الاستحواذ على شركة زميلة فإن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل في الفترة التي تم فيها اقتناء الاستثمار.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات خسائر انخفاض في القيمة للشركات الزميلة. تخضع كامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمناً الشهرة) لدراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 36 «الانخفاض في قيمة الموجودات».

عندما تتعامل المجموعة مع شركة زميلة، يتم استبعاد الأرباح أو الخسائرالناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ «القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة»). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء. يتم الاعتراف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بقيمتها العادلة، ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. تتضمن الأرباح المثبتة في بيان الدخل التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينون (الذمم التجارية والمدينون الآخرون والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهى التي لم يتم تصنيفها كقروض ومدينون أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح فى ايضاح (3.3).

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير فى القيمة العادلة.

في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات «المتاحة للبيع»، يتم تحويل رصيد احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع.

يتم اثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة فى سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض فى القيمة فى نهاية كل فترة مالية.

يتم اثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع فى بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة فى استلام تلك التوزيعات، ويتم اثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل ايجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات – أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم فى القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض فى القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم شطب تلك الذمم مقابل المخصص المكون. فى حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق شطبها، فيتم ادراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل للسنة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال الربح أو الخسارة وفي حدود القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً في بيان الدخل الشامل الآخر.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها فى الأصل إلى طرف آخر. فى حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين

القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل فى بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية «متضمنة القروض والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون فى بيان الدخل.

2.3.3 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتبارا من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافى القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم عدم إثبات الانخفاض في القيمة في السابق. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.5 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقا لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين . إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.7 تحقق الإيراد

يتم تسجيل أرباح بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني استناداً إلى فترة استحقاق الموجودات المرتبطة بها باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بأتعاب الإدارة ورسوم الاكتتاب عند تقديم الخدمات.

2.3.8 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي اذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقا لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافى قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقا لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم اثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف فى بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.9 تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض التي تتعلق مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة للرسملة – التي تستغرق فترة انشاءها أو تجهيزها فترات طويلة لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع – كجزء من تكلفة الأصل وذلك لحين الانتهاء من تجهيزها للاستخدام أو البيع.

يتم الاعتراف بباقي تكاليف الاقتراض كمصاريف في الفترة التي تكبدت فيها.

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، وهي عملة التشغيل للشركة وعملة العرض للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية الى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

شركات المجموعة

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لكافة شركات المجموعة والتي لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التي تمارس أنشطتها في بلاد تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم ترجمة الموجودات المطلوبات في بيان المركز المالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية.
- يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف.
- يتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

2.3.11 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.12 موجودات بصفة الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لمعدل الفائدة، ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السوق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

(أ) خطر السوق

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر العملات الأجنبية الناتج بشكل أساسي من التعامل في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي. إن خطر العملات الأجنبية ينتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام. كذلك يتم التعامل مع مؤسسات مالية ذات خبرة في هذا المجال بحيث تقوم بتزويد المجموعة بالرأي الاستشاري في حال وجود أي تغير جوهري في أسعار العملة الأجنبية.

في حالة تغير سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر فإن ربح المجموعة وحقوق الملكية كانت سوف تتغير بمبلغ 124,375 دينار كويتي (2012: 89,133 دينار كويتي).

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما في 31 ديسمبر:

	2013	2012
الدولار الأمريكي / فائض	2,487,503	1,675,751

مخاطر السعر

إن مخاطر السعر هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. إن المجموعة معرضة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات متاحة للبيع وإستثمارات بالقيمة العادلة – بيان الدخل.

تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر من خلال مراقبة أسعار السوق في حال كون هذه الاستثمارات متداولة في أسواق نشطة بالإضافة إلى إجراء التقييم الدوري للبيانات المالية للشركات المستثمر فيها والتوصل للقيمة العادلة من خلال المعلومات المالية المتاحة للاستثمارات الأخرى.

فيما يلي تحليل للحساسية يوضح أثر التغير في مؤشرات الأسواق المالية على حقوق الملكية للمجموعة. إن هذا التحليل قائم على أساس التغير في هذا المؤشر بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

	الأثر على حقوق الملكية	
	2013	2012
مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية	304,307	437,782

مخاطر سعر فائدة التدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة هي الودائع النقدية وقروض البنوك. إن مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب تغيرات في أسعار الفائدة السوقية. إن خطر سعر الفائدة ينتج عن تغير معدلات الفائدة المتغيرة على الودائع والتسهيلات البنكية والتي تعرض المجموعة إلى خطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة.

تقوم المجموعة لادارة هذا الخطر بربط الودائع لآجال زمنية قصيرة نسبياً، كما تقوم المجموعة بدراسة المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة بصفة دورية لتقييم إحتمالية إنخفاض أو زيادة أسعار الفائدة للفترات القادمة وأثر ذلك على التدفقات النقدية وأرباح المجموعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للحد من ذلك الأثر.

كما في 31 ديسمبر 2013، في حالة زيادة معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية بنسبة 50 نقطة مع ثبات كافة العوامل الأخرى، فإن ربح المجموعة خلال السنة سوف يقل بمبلغ 588 دينار كويتي (2012: لا شيئ).

(ب) خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة من خلال مراقبة سياسة الائتمان على أساس مستمر مع مراعاة عدم تركز الائتمان.

إن الموجودات المعرضة لخطر الائتمان هي النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدينون. تقوم المجموعة بالاحتفاظ بالنقد والنقد المعادل لدى جهات ومؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية، لا تقوم المجموعة بمنح ائتمان إلا في حدود متطلبات النشاط الاعتيادي وذلك بعد أخذ في الإعتبار المركز المالي للعملاء والخبرة السابقة في التعامل والسمعة.

(ج) خطر السيولة

هي خطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

إن إدارة خطر السيولة تتمثل بشكل أساسي في الاحتفاظ برصيد كافي من النقد والأدوات المالية عالية السيولة واتاحة الموارد المالية لتلبية احتياجات المجموعة من السيولة.

تقوم المجموعة بمراقبة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بمجموعة من الاستثمارات المالية سريعة السيولة مما يتيح للمجموعة إمكانية توفير السيولة المطلوبة في حال الاحتياج إليها. بالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة المجموعة بدراسة درجة سيولة هذه الاستثمارات بصفة دورية وتصحيح تركيبة الأصول في حال وجود حاجة لذلك.

إن كافة الإلتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2013 تستحق السداد خلال سنة من تاريخ البيانات المالية.

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من ان شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس المال للمجموعة من صافي الديون (القروض مخصوما منها النقد وأرصدة البنوك) وحقوق الملكية متضمنة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة.

تتمثل إستراتيجية الإدارة حالياً في إستخدام التمويل الذاتي لأنشطة المجموعة والحفاظ على التمويل الخارجي في أقل معدلاته.

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- **المستوى الأول:** الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- **المستوى الثاني:** الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها – بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- **المستوى الثالث:** طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة للموجودات المالية:

القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 31/12/13	القيمة العادلة كما في 31/12/12	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع						
أسهم مسعرة	5,413,596	8,755,633	1	آخر أمر شراء	لا يوجد	لا يوجد
صناديق	271,967	281,137	2	صافي قيمة الوحدة	لا يوجد	لا يوجد

يتم تسجيل الأسهم غير المسعرة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تعادل تقريباً قيمها الدفترية كما في تاريخ البيانات المالية.

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة ومصادر عدم التأكد

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية. فيما يلي التقديرات التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

تقييم الأدوات المالية

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاح 3.3.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن «الاستثمارات المتاحة للبيع». إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح (12) أثر ذلك على البيانات المالية.

انخفاض قيمة المدينين

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول امكانية التحصيل، وزيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يبين إيضاح (7) أثر ذلك على البيانات المالية.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة القابلة للاسترداد لاستثماراتها في الشركات الزميلة عند وجود مؤشرات على وجود انخفاض في القيمة لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة.

إن القيمة الاستردادية يتم احتسابها بناءً على قيمة الاستخدام أو سعر البيع ناقص التكلفة اللازمة للبيع أيهما أعلى. عند تقدير قيمة الاستخدام يتم استخدام التدفقات النقدية بناءً على الاستخدام المتوقع من الموجودات مخصومة باستخدام معدل خصم ويتم احتساب القيمة النهائية باستخدام معدل نمو. في حالة صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لذلك، يتم احتساب القيمة الاستردادية وفقاً لطريقة القيمة الدفترية المعدلة أخذاً في الاعتبار ظروف الاسواق التي تعمل بها الشركات المستثمر فيها وكذلك الصعوبات التي تواجهها الشركات نفسها. ان ذلك يتطلب استخدام درجة عالية من التقدير.

5. النقد والنقد المعادل

	2013	2012
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,074,409	1,333,104
ودائع لأجل (أقل من ثلاثة أشهر)	7,000,000	-
نقد بالمحافظ	407	406
	9,074,816	1,333,510

يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل 1% كما في 31 ديسمبر 2013.

تتضمن الودائع لأجل مبلغ بقيمة 6,600,000 دينار كويتي مرهون مقابل تسهيلات بنكية (إيضاح 10).

6. استثمارات متاحة للبيع

- تم تحديد القيمة العادلة وفقاً لأسس التقييم المبينة في إيضاح 3.3.
- تتضمن الأسهم غير المسعرة استثمارات بقيمة 1,001,288 كما في 31 ديسمبر 2013 (1,084,107 دينار كويتي أسهم غير مسعرة وصناديق – 2012) مدرجة بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، حيث لا يوجد سعر سوق لها ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها.

فيما يلي تحليل الاستثمارات المتاحة للبيع بالعملات كما في 31 ديسمبر :

	2013	2012
دينار كويتي	5,991,096	9,396,883
دولار أمريكي	695,755	710,182
عملات أخرى	-	13,812
	6,686,851	10,120,877

7. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2013	2012
أتعاب إدارة – بالصافي	59,682	57,257
مدينون	510,754	424,038
مستحق من بيع استثمارات	235,966	1,953,956
مصروفات مدفوعة مقدماً	27,556	29,321
	833,958	2,464,572
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(658,374)	(389,625)
	175,584	2,074,947

خلال السنة الحالية، قامت الشركة باحتساب مخصص بقيمة 268,749 دينار كويتي مقابل ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها.

8. استثمار في شركة زميلة

- تتمثل في استثمار المجموعة في شركة المركز المالي الكويتي بنسبة 22.64% كما في تاريخ البيانات المالية.
- خلال السنة الحالية، قامت الشركة بشراء أسهم إضافية في شركة المركز المالي الكويتي «المركز» – شركة مساهمة كويتية مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية والتي نتج عنها امتلاك الشركة لأكثر من 20% مما ترتب عليه إعادة تصنيف الاستثمار كاستثمار في شركة زميلة.
- تم تسجيل الاستحواذ استناداً إلى القيم العادلة المؤقتة لصافي الموجودات المشتراة باستخدام المعلومات المالية كما في 30 سبتمبر 2013 بسبب عدم توافر المعلومات المالية كما في تاريخ الاستحواذ، وتقوم الإدارة باعداد دراسة تفصيلية لتحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.
- نتج عن الاستحواذ على شركة زميلة ربح شراء بسعر مخفض وتحويل احتياطي التغير في القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به سابقاً الى بيان الدخل كما يلي:

القيمة العادلة المؤقتة لصافي الموجودات المشتراة	85,719,443
نسبة حصة ملكية المجموعة (%)	22.64
القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الموجودات المشتراة	19,406,856
القيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ والمبلغ المدفوع للحصة الإضافية	(16,545,713)
ربح شراء بأسعار مخفضة	2,861,143
احتياطي القيمة العادلة المحول الى بيان الدخل عند الاستحواذ على شركة زميلة (إيضاح 12)	1,246,237

موضح أدناه ملخص للمعلومات المالية المتعلقة بالمركز المالي الكويتي – ش.م.ك.ع استناداً إلى المعلومات المالية المتوفرة (غير مدققة) بتاريخ 30 سبتمبر 2013:-

	2013
إجمالي الموجودات	129,690,000
إجمالي المطلوبات	(34,812,000)
صافي الموجودات	94,878,000

	2013
إجمالي الإيرادات	11,664,000
إجمالي المصروفات	(5,966,000)
صافي الربح	5,698,000
حصة المجموعة في ارتباطات والتزامات محتملة	1,106,643

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في الشركة الزميلة 16,545,713 دينار كويتي كما في تاريخ البيانات المالية.

9. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2013	2012
مصاريف مستحقة	18,741	19,192
أخرى	425,905	182,142
	444,646	201,334

10. تسهيلات بنكية

تتمثل في قرض ممنوح من أحد البنوك المحلية بنسبة 1% فوق معدل سعر الفائدة على الودائع الثابتة. سوف يستحق هذا القرض بتاريخ 28 مايو 2014 وتم رهن ودائع ثابتة بقيمة 6,600,000 دينار كويتي كضمان لهذا القرض (إيضاح 5).

11. رأس المال والإحتياطيات

11.1 رأس المال

قرر المساهمين في الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 16 مايو 2012 زيادة رأس مال الشركة من 15 إلى 30 مليون دينار كويتي من خلال إصدار عدد 150 مليون سهم بقيمة إسمية 100 فلس و2 فلس علاوة إصدار للمساهمين الحاليين وتدفع عن طريق دفعة واحدة. قام مجلس الإدارة بتاريخ 13 يناير 2013 باستدعاء تلك الزيادة.

تم اكتمال زيادة رأس المال بتاريخ 16 مايو 2013 وعليه أصبح رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 30 مليون دينار كويتي موزعاً على 300 مليون سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميعها أسهم نقدية (15 مليون دينار كويتي موزعاً على 150 مليون سهم – 2012).

تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ 3 سبتمبر 2012.

11.2 الإحتياطي الإجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا التحويل إذا زاد الاحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة. يجوز استعمال هذا الاحتياطي لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح المجموعة بتأمين هذا الحد.

11.3 الإحتياطي الاختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يقتطع 1% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى حساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية. يمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بموجب قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة.

12. أرباح الاستثمارات

	2013	2012
أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع	5,963	158,242
احتياطي القيمة العادلة المحول إلى بيان الدخل عند الاستحواذ على شركة زميلة	1,246,237	-
ربح الشراء بأسعار مخفضة	2,861,143	-
توزيعات أرباح نقدية	597,112	354,446
خسائر انخفاض في القيمة	(507,248)	(79,038)
	4,203,207	433,650

13. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة كالتالي :

	2013	2012
صافي ربح السنة	3,362,849	10,514
المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة (سهم)	244,520,548	150,000,000
ربحية السهم (فلس)	13.75	0.07

14. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس ادارتها أعضاء مجلس ادارة الشركة والشركات الزميلة. في إطار النشاط العادي للمجموعة، تضمنت معاملات المجموعة خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وقد تم إدراج تلك المعاملات ضمن البيانات المالية كما يلي :

المعاملات	2013	2012
رواتب ومزايا أخري	210,813	191,570
مكافآت نهاية الخدمة	31,839	39,394

الأرصدة	2013	2012
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	162,822	98,666

إن المعاملات مع اطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

15. موجودات أمانة

تدير المجموعة محافظ استثمارية نيابة عن عملاء وتحتفظ بأرصدة نقدية وأوراق مالية في حسابات أمانة لا تعكسها البيانات المالية للمجموعة. إن مجموع قيمة الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة من قبل المجموعة يبلغ 28,059,707 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (27,086,524 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012).

16. معلومات القطاعات

تمارس المجموعة أنشطتها الرئيسية من خلال القطاعات التالية:

قطاع الاستثمار	يشمل أنشطة استثمار المجموعة في أوراق مالية وصناديق استثمارية وإقراض الشركات والأفراد وإدارة متطلبات السيولة للمجموعة.
خدمات إدارة الاصول والاستشارات	يشمل إدارة محافظ الاستثمار المباشرة وغير المباشرة وإدارة الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل الهيكلي والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة.

تراقب الإدارة نتائج قطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى العائد القطاعي على الاستثمارات. لا يوجد لدى المجموعة معاملات هامة فيما بين القطاعات.

يعرض الجدول التالي المعلومات حول الإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات أعمال المجموعة:

	2013		
	الأنشطة الاستثمارية	خدمات إدارة الاصول والاستشارات	المجموع
إيرادات القطاع	4,283,050	242,777	4,525,827
الأرباح	3,136,930	225,919	3,362,849
موجودات القطاع	34,178,025	1,182,958	35,360,983
مطلوبات القطاع	3,414,434	30,212	3,444,646

	2012		
	الأنشطة الاستثمارية	خدمات إدارة الاصول والاستشارات	المجموع
إيرادات القطاع	483,449	220,052	703,501
(الخسائر)/ الأرباح	(194,817)	205,331	10,514
موجودات القطاع	13,500,913	57,257	13,558,170
مطلوبات القطاع	173,527	27,807	201,334

فيما يلي التقسيم الجغرافي للإيرادات والارباح والموجودات والمطلوبات للقطاعات:-

2013

	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة	أوروبا	الإجمالي
إيرادات/ (خسائر) القطاع	4,480,293	(175,436)	220,970	4,525,827
الارباح/ (الخسائر)	3,444,205	(237,955)	156,599	3,362,849
الموجودات	33,347,088	1,663,245	350,650	35,360,983
المطلوبات	3,414,434	3,143	27,069	3,444,646

2012

	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة	أوروبا	الإجمالي
إيرادات القطاع	497,737	21,725	184,039	703,501
(الخسائر)/ الارباح	(68,922)	(66,568)	146,004	10,514
الموجودات	12,974,242	227,236	356,692	13,558,170
المطلوبات	173,527	5,640	22,167	201,334

المراجع:

١) نشرات صندوق النقد الدولي
٢) نشرات بنك الكويت الوطني
٣) نشرة EIU